

## تصميم برنامج لمرحلة الماجستير تخصص تكنولوجيا التعليم على ضوء التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة

إعداد

د/فائزة محمد المغربي

أستاذ مساعد المناهج وتقنيات التعليم  
كلية الآداب والعلوم الإدارية  
جامعة أم القرى بمكة المكرمة

د/زينب محمد أمين

أستاذ مساعد تكنولوجيا التعليم  
كلية التربية النوعية، جامعة المنيا

## تصميم برنامج لمرحلة الماجستير تخص تكنولوجيا التعليم على ضوء التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة

إعداد

د/فائزة محمد المغربي

أستاذ مساعد المناهج وتقنيات التعليم

كلية الآداب والعلوم الإدارية

جامعة أم القرى بمكة المكرمة

د/زينب محمد أمين

أستاذ مساعد تكنولوجيا التعليم

كلية التربية النوعية، جامعة المنيا

### المخلص

هدفت الدراسة إلى تصميم برنامج للدراسات العليا لمرحلة الماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم" على ضوء التحديات العلمية والتكنولوجيا الراهنة، لتقدم الأسس النظرية والمهارات التقنية التي تساعد الطالبات على التمكن من التصميم والتنفيذ الجيد للمواقف التعليمية التي ستمارسها في حياتهن المهنية، وتحسين مخرجات منظومة الدراسات العليا نحو الأفضل لمواكبة المستجدات الحادثة، والمساهمة في تفعيل ودمج التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية لدعم بيئة التعليم.

تمثلت عينة الدراسة في خريجات كلية التربية للبنات (20) طالبة، و أعضاء هيئة التدريس تخصص "تكنولوجيا التعليم" (15 عضواً) ممن يعملون ببعض الجامعات السعودية والمصرية. وكانت أدوات الدراسة في: استبانة آراء طالبات الدراسات العليا الراغبات في الالتحاق ببرنامج تخصص "تكنولوجيا التعليم" بهدف دراسة الواقع وتحليل الاحتياجات. واستبانة آراء المحكمين في "تكنولوجيا التعليم"، وطالبات الدراسات العليا الراغبات في الالتحاق ببرنامج تخصص "تكنولوجيا التعليم" على البرنامج المقترح.

تم تصميم برنامج الدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" وفقاً لنموذج معهد التطوير العلمي (Byun, 2005) واشتمل في صورته النهائية على ما يلي: المعلومات العامة (اسم البرنامج، والدرجة المنوحة، والقسم المسئول عن تقديمه)، والفئة المستهدفة من البرنامج (خريجي كلية التربية)، ومبررات إحداث

البرنامج، والرؤية والرسالة والقيم والأهداف الإستراتيجية للبرنامج، والمتطلبات الأولية للمتقدمات، والخطة الدراسية للبرنامج: (20) وحدة دراسية، منها (18) وحدة دراسية متطلبات التخصص، ووحدة دراسية دراستان متطلبات اختيارية. ووزعت المقررات على أربعة فصول دراسية تعمل بنظام الساعات المعتمدة. وتم عرض وتقديم كل مقرر بحيث تضمن الرقم والرمز الكودي المقرر، و اسمه، ووصف مختصر له، وأهدافه العامة، وعناصر محتواه. كما تم عرض لأساليب التعليم والتعلم المستخدمة في تقديم المهارات المعرفية والذهنية والمهنية والحياتية، و أساليب التقويم.

## المقدمة:

يتطلب المجتمع الحديث الاهتمام بالبنية المعرفية، والذي يعد التعليم أهم ركائزها، ومن ثم أصبح تطويره والارتقاء به ضرورة ملحة في ظل ما فرضه الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية وذلك لتوظيف المعرفة والتكنولوجيا الحديثة لخدمة التنمية الشاملة وقضاياها، والتطوير المستمر لجودة أداء المنظومة التعليمية، ومن خلال نظام الاعتماد. ولقد كانت التربية وما تزال الطريق إلى المستقبل المستنير، ولكنها خلال العقود الماضية لم تعد القوة الوحيدة التي ترسم معالم هذا الطريق، وإنما أضفيت إليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقوة محركة نحو بناء مجتمع المعرفة في عالم يشهد اليوم تطورا سريعا وتغيرا مطردا في جميع المجالات، بسبب ما تقدمه معطيات العصر التقنية والعلمية، والتي أثرت بشكل مباشر على المنظومة التعليمية على كافة أصعدها في الرؤى والمجالات والأهداف ومصادر التعلم، وتطلبت إعادة هيكلة مؤسساتها، وتطوير آلياتها وأدواتها مستهدفة التنمية المستدامة للدخول إلى المجتمع المعلوماتي.

يعد استثمار الموارد البشرية وإعدادها لعصر العولمة من أهم محددات التنمية والتقدم، وتسعى المجتمعات لتحقيق التقدم بهدف الوصول للتطور المنشود على ضوء التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة، واقتصاديات المعرفة، والحاجات المتغيرة لسوق العمل، والأوضاع الاقتصادية التي يعيشها العالم، ومتطلبات إصلاح التعليم للوصول للجودة والاعتماد. حيث يرى cizas (1997,45)

أن الاعتماد المؤسسي "Institutional accreditation" يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة، بينما يركز الاعتماد التخصصي "Subject accreditation" على الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسة.

كما تعد تكنولوجيا التعلم ضرورة حتمية لتطوير النظم التعليمية، فالتدفق المعلوماتي، وتعدد أوعية المعرفة، والانفجار السكاني، وعدم تجانس المتعلمين، والفاقد التربوي، والحاجة إلى تجويد عملية التعلم ونواتجها، وظهور المستحدثات، والحاجة المستمرة إلى نوعيات متخصصة من الأفراد، يستلزم ضرورة الاهتمام بإدخال تكنولوجيا التعليم إلى العملية التعليمية وتوظيفها في تحسين عمليتي التعليم والتعلم باعتبارها منظومة تتناسب مع ثقافة الابتكار والإبداع التي يعيشها عالمنا المعاصر والمستقبلي.

وتتطلب هذه التحديات نوعية جديدة من القوى والكوادر البشرية، تمتلك من المعارف والمهارات ما يمكنها من التعامل معها، قادرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها بما يحول المجتمع من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها، ولديه القدرة على الاستفادة منها. حيث أكد (عرب، 2002) أن معظم الدراسات تجمع على أن العصر الحالي دخل مرحلة جديدة أبرز ملامحها السيل المتدفق من المعلومات العvisية على الإدراك، لحجمها وتنوعها وكثافة بثها وسرعة وصولها، وما استتبع الاتساع والنماء للوسائل التكنولوجية الفائقة المتصلة بتقنية المعلومات ووسائل الاتصال.

وتشير (العمودي، 2008:1) بأنه مع النمو المطرد في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، والحاجة إلى تنفيذ هذه الخطط عبر مخرجات تعليمية قوية تتحول لديها المعرفة إلى مهارة، وتزداد التوجهات لتطوير التعليم ودعم المتعلمين ليس فقط من أجل الحصول على المعرفة، ولكن لتطوير المهارات اللازمة للاندماج في المجتمع وما يستلزم هذا من مواكبة الثورة التقنية من خلال ترسيخ التعلم والتدريب مدى الحياة.

ويشير (المجري، 2009:10) إلى أن تحقيق الرؤية العالمية يعتمد على الإبداع في الوسائل والغايات، فلم يعد الهدف من التعليم في المرحلة الجامعية يقتصر على التدريس فقط، فالتغيير المتسارع على جميع الأصعدة، والنوبات المتوالية من المبتكرات العلمية والتكنولوجية والأفكار الاجتماعية تتطلب نظم تعلم تركز على سياسات وأهداف التعلم المطلوب الآن بصورة متزايدة، وخاصة مهارات التواصل والمهارات الاجتماعية التي تكسب المتعلم المسؤولية و المواقف الإيجابية، لذلك منوط بمؤسسات التعليم العالي مهمة إعداد الأجيال والنشء للتعامل مع التداخل القيمي والثقافي الذي يميز هذا العصر، من خلال تنمية مهارات التفكير النقدي والابتكاري والقدرة على اتخاذ القرار الصائب وحل المشكلات ومهارات البحث المعرفي. كيفية الحصول على المعرفة، ومعالجتها إضافة للعمل الجماعي، والتعامل مع المهام و إنجازها.

ويؤكد (آل عبد القادر، 2003:134) أن قدرة المجتمع على تحقيق الحد الأدنى المطلوب من التطور العلمي والتفاعل المعرفي مع العالم الخارجي تبقى ناقصة ما لم تعن بالدراسات العليا كما وكيفا. ويرى (الفتوخ، 2007)\* أن البحث العلمي والعطاء المعرفي بعد من أبرز ما يميز مؤسسات التعليم العالي، ويدفعها التقدم، وتصنف هذه المؤسسات تبعا لتصنيف "Carnegie" إلى: جامعات بحثية مانحة للدكتوراه، بالإضافة إلى الماجستير والبكالوريوس، وجامعات مانحة للماجستير والبكالوريوس، ثم جامعات مانحة للبكالوريوس، وكليات مانحة للدرجات المساعدة التي تقل عن البكالوريوس في بعض برامجها. ويلاحظ أن تصنيف "Carnegie" للجامعات يرتبط ببرامج تقدم بحوث تسعى إلى تقديم وعطاء معرفي متميز.

وتحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "Oecd" (\*) ست صفات رئيسة للجامعة البحثية، تتمثل في: قيامها ببحوث أساسية وتطبيقية ويكون التدريس فيها مبنى على البحث العلمي، وأن تتمتع بنظام أكاديمي متكامل، وأن يكون لديها نسبة مرتفعة من برامج الدراسات العليا ذات الطابع البحثي، وأن تأتي نسبة مرتفعة من دخلها من مصادر خارجية، وأن تتمتع ببعث دولي (Warglien & savoia، 2009:3).

و لا شك أن اختيار الدراسات العليا كعامل أساسي لتصنيف مؤسسات التعليم العالي أمر غاية في الأهمية، نظرا لدور هذه الدراسات في الحياة الأكاديمية الجامعية بشكل يعكس علاقة التفاعل بين البحث العلمي والعملية التعليمية، وأيضا في مدى تفاعل الجامعة مع المجتمع وتأثيرها فيه. لذا من الضروري النظر للتعليم على المستوى المحلي والإقليمي وكذا في السياق العالمي.

وتواجه الدراسات العليا في بعض جامعات المملكة مهام متزاخمة تجعل من التخطيط وتحديد الأولويات أمرا لازما لمواكبة طموحات هذه الجامعات التي أنشئت وكان من ضمن أهدافها التوسع في برامج الدراسات العليا. ونظرا لهذه الأهمية ولتحقيق نقلة نوعية معززة بالإمكانات البشرية القادرة على العطاء الذي يساير التوجهات والتحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة والتطور المنشود، برزت توجهات عالمية في توسع برامج الدراسات العليا عامة وتكنولوجيا التعلم خاصة، لسد الحاجات التعليمية والتكنولوجية الحديثة والتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية في ظل مجتمع المعرفة.

(\*) المصادر التي تم الحصول عليها من مواقع الانترنت كتمت بنمط سميك. OECD: Organization For Co-operation- and Development.

وانطلقت بعض الدراسات على المستويين العربي والأجنبي بهدف وضع الخطط والاقتراحات البناءة للنهوض بمتطلبات عصر المعرفة والتكنولوجيا لارتباطها بإنجاح منظومة تكنولوجيا التعليم، مثل دراسة كل من: (الزين، 2006، العوهلي، 2003، الجزار، 2000، menchaca، 2002، Edwards، 2002) كما توجهت كليات التربية للبنات والتي كانت تابعة لووكالة كليات البنات سابقا وانضمت إلى الجامعة الآن، والجامعات، مثل: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة طيبة، بالانطلاق لتدشين برامج في تخصص تكنولوجيا التعليم، وفي المقابل لم تبادر بعض الجامعات باستحداث هذه البرامج رغم أسبقية تأسيسها مثل جامعة أم القرى، ورغم الطلبات المتزايدة على التخصص من قبل طالبات الدراسات العليا، وعليه رأت الباحثين المبادرة بوضع تصور لبرنامج يقدم لمرحلة الماجستير في تخصص تكنولوجيا التعليم على ضوء المعايير والضوابط العلمية التي تضعها الجامعة لإقرار برامج الدراسات العليا بناء على توصية مجلس الدراسات العليا.

### مشكلة الدراسة:

تعد التنمية البشرية من أهم استثمارات عصر المعلومات، والملاحظ أن الصلة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ضعيفة، نتيجة لعد قدرة الخريج على متابعة التغيرات الحاصلة في سوق العمل من جانب وفي التقدم العلمي والتقني وتطبيقاته من جانب آخر. ومن ثم وجود فجوة بين منظومتي التعليم العالي وسوق العمل في المملكة العربية السعودية، رغم أن قطاع التعليم العالي حقق إنجازات جاءت نتيجة للاهتمام الذي توليه الدولة للتعليم كأساس للتنمية البشرية على ضوء التوجهات الإستراتيجية والسياسات والبرامج المعتمدة في إطار النهج التشاركي بين جميع القطاعات الوطنية.

وبعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (143) بتاريخ 1425/5/3هـ بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم برئاسة خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء، ووزير التعليم العالي نائبا للرئيس، ليحل محل مجلس التعليم العالي واللجنة العليا لسياسة التعليم والذي تضمن ضم كليات المعلمين وعددها (18) كلية، وكلية البنات وعددها (102) كلية، المرتبطة بوزارة التربية والتعليم، إلى وزارة التعليم العالي لإعادة هيكلة الكليات والبرامج والتخصصات وذلك من خلال تقليص القبول في بعض الأقسام أو دمج أقسام قائمة أو فصل بعضها عن بعض، كان قسم تكنولوجيا التعليم بكلية التربية للبنات بمكة المكرمة أحد الأقسام التي أغلقت أبوابها، وتم توجيه طالبات الدراسات العليا لمرحلة الماجستير والمقبولات في قسم تكنولوجيا التعليم إلى إكمال

دراستهن بقسم المناهج وطرق التدريس، مما أثار أصداء لدي الطالبات برغبتهن الاستمرار في تخصيص تكنولوجيا التعليم.

وباستطلاع آراء (20) من الطالبات الراغبات في الالتحاق بتخصص تكنولوجيا العليم من خلال استبانته والمقابلات غير المتقنة التي أجريت معهن (ملحق 1)، أكدت معظمهن رغبتهن الالتحاق بتخصص "تكنولوجيا التعليم"، كما أفدن عدم قدرتهن على الالتحاق بجامعة أخرى إما لظروف اجتماعية خاصة، أو لبعد مسافة الجامعات التي يتوفر فيها التخصص، أو لعدم قدرتهن على السفر اليومي، أو لارتفاع المقابل المادي للتعليم العالي المفتوح. وأوضحت نتائج الاستطلاع أن:

– (95%) من الطالبات رغبين الالتحاق ببرنامج ماجستير تخصص تكنولوجيا التعليم، وأنهن لم يدرسن لعدة أسباب أهمها عدم وجود برنامج متخصص ضمن البرامج المتاحة بجامعة أم القرى.

– بينما تمثلت أهم الأسباب التي تدفعهن لطلب الدراسة في تخصص تكنولوجيا التعليم الرغبة في التخصص لأنه يعد مطلب أولي في الوقت الراهن، وليكتسبن كفاءات مهنية متخصصة، وفق ما أثبتته البحوث والأدبيات التربوية من ضرورة إعداد قيادات علمية متخصصة في تكنولوجيا التعليم لتقديم خدمات تقنية ومهنية في مجال تصميم وإنتاج مصادر التعلم، وتقديم استشارات وخبرات لأعضاء هيئة التدريس وكذلك للمجتمع وخاصة في مجال التعلم الإلكتروني، ويرغبين أن يكن هن النواة الأولى اللواتي يواكبن التعلم والتعليم بأساليب عملية حديثة.

– (95%) من الطالبات أجمعن على أن برنامج الماجستير الذي يدرسن فيه لا يشيع حاجتهن، ومن الموضوعات التي اقترحن دراستها خلال البرنامج، ما يلي: مفهوم تكنولوجيا التعليم أصوله، استخدامات الحاسب والانترنت في التعليم، إنتاج البرمجيات التعليمية، مهارات تصميم التعليم، والتعليم عن بعد والتعلم الإلكتروني، نظم إدارة التعلم الإلكتروني، إنتاج الوسائط المتعددة، وآلية دمج تقنية المعلومات في البيئة التعليمية، استخدام وإدارة مراكز مصادر التعلم، المستحدثات التكنولوجية.

– (90%) أكدن على قدرتهن حول تقبل الدراسة النظرية المدعمة بتطبيقات عملية.

– (85%) من الطالبات توقعن أن يكون عدد المقررات في الفصل الدراسي الواحد لو افترض استحداث برنامج ماجستير تخصص تكنولوجيا التعليم يمتد ما بين (5\_7) مقررات.

مما سبق تتضح الحاجة إلى وجود برنامج دراسي في تخصص "تكنولوجيا التعليم"، لتقدم الأسس النظرية والمهارات التعليمية التي سيمارسها في حياتهن المهنية، لذا تم تصميم وبناء برنامج للدراسات العليا لمرحلة الماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم" يراعي التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة، وعليه تم تحديد مشكلة الدراسة الحالية في الحصول على إجابات علمية عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة في مجال التعليم العالي؟
- 2- ما نموذج التصميم التعليمي المناسب لبناء برنامج الدراسات العليا؟
- 3- ما مكونات برنامج الدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" على ضوء التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة؟

## هدف الدراسة:

استهدفت الدراسة الحالية تصميم برنامج للدراسات العليا (مرحلة الماجستير)، تخصص تكنولوجيا التعليم على ضوء التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة، بالإضافة إلى استعراض التوجهات العالمية المعاصرة في على تكنولوجيا التعليم واستخلاص أبرزها، بهدف إعداد كوادر بشرية متخصصة يمكنها مواصلة المهام المطلوبة منها لإحداث التطور الحقيقي في عملية التعليم والتعلم، وتحسين مخرجات منظومة الدراسات العليا نحو الأفضل لمواكبة المستجدات الحادثة، والمساهمة في تفعيل ودمج التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية لدعم بيئة التعلم وتحسين مخرجات العملية التعليمية والاستثمار الأمثل لها في التنمية البشرية، وذلك من خلال وضع أسس لبناء المجتمع الافتراضي والعمل التعاوني .

## أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي:

- 1\_ الحاجة الماسة لبرنامج متخصص في "تكنولوجيا التعليم" لمرحلة الماجستير لإعداد متخصصات في تكنولوجيا التعليم الأمر الذي أدى إلى أن يشعر وظيفة معيدات من تخصصات مختلفة ليس لديهن المهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا.



2\_ قد تمثل هذه الدراسة أهمية خاصة لخريجات مرحلة البكالوريوس والراغبات في الالتحاق بالجامعات في تخصص "تكنولوجيا التعليم"، لإكسابهن مهارات البحث العلمي فيه، وتوفير حاجة السوق المحلية والإقليمية لهذا التخصص وهذا ما سعت إليه الدراسة الحالية.

3\_ قد تمثل هذه الدراسة أهمية من خلال إمكانية الاستفادة من البرنامج المقترح، والتي تسعى إلى تقديم خطة دراسية متكاملة فعالة تساعد على إكساب الدراسات مهارات التي تساعد على مستقبلها على أداء وظيفتهن بكفاءة.

4\_ توجيه نظر المسؤولين عن التعليم العالي بفتح المجالات المتخصصة في "تكنولوجيا التعليم" بالجامعات لإتاحة الفرصة للخريجات من مرحلة البكالوريوس لخدمة الوطن بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل.

5\_ تقديم تصور لبرنامج مقترح للمسؤولين والتربويين عن المقررات التي يمكن إدراجها في الخطة الدراسية المقترحة لإعداد الخريجات في تخصص "تكنولوجيا التعليم".

6\_ تأتي هذه الدراسة استجابة لتوصيات عديد من الأدبيات التربوية (السيسي: 2010، خليفة، 2010، غنيم، 2010، الزين، 2006، أندراوس، 2000، الجزائر، 2000) التي نادى بإعداد عضو هيئة التدريس المتخصص في "تكنولوجيا التعليم"، وقد تكون إضافة للدراسات التي تناولت موضوع برامج الدراسات العليا، ومن المأمول أن تفتح نتائجها الطريق أمام مزيد من البحوث في هذا الميدان.

## حدود الدراسة:

التزمت الدراسة في إطار تحقيق أهدافها بالحدود الآتية:

### • الحد الموضوعي:

تناولت الدراسة الحالية تشخيص واقع برنامج الدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" في المملكة العربية السعودية، لتحديد الاحتياجات الفعلية لتفعيله، وأبرز المشكلات التي تواجهه، ودراسة وتحليل بعض البرامج المناظرة في الجامعات العربية والأجنبية التي تعني بذلك التخصص (ملحق 2)، لتصميم برنامج مقترح لإعداد أعضاء هيئة تدريس متخصصات في "تكنولوجيا التعليم" في جامعات المملكة العربية السعودية مستندا على دراسة الواقع ومشكلاته، وأبرز المؤشرات التي استخلصتها الباحثين من تلك التجارب على ضوء المهارات المعرفية والمهنية والتقنية اللازمة لهذه الفئة، ويدخل ضمن ذلك تحديد الاسم والرؤية والرسالة

والقيم والأهداف العامة والخاصة للبرنامج المقترح، ومبررات إحداث البرنامج، والمتطلبات القبلية له، والخطة الدراسية والمقررات التخصصية التي يمكن تضمينها وأهدافها، وتوصيف محتوى كل مقرر، وتحديد طرق واستراتيجيات التدريس المقترحة، وأساليب التقويم المناسبة، والتوزيع المناسب للمقررات الدراسية\_ التخصصية العامة، وعدد الساعات الموزعة على الفصول الدراسية الأربعة.

#### • الحد المؤسسي:

اقتصرت الدراسة على الجامعات النظامية، وتم استثناء الجامعات الأهلية من الدراسة لأنها ذات طبيعة خاصة تختلف عن الجامعات الحكومية.

#### • الحد البشري:

اقتصرت الدراسة على استجابات عينة من أعضاء هيئة التدريس والخبراء والمتخصصين في "تكنولوجيا التعليم" عددها (15) في بعض جامعات المملكة العربية السعودية والمصرية (ملحق 3)، و(20) من طالبات الدراسات العليا الراغبات في الالتحاق بتخصص تكنولوجيا التعليم.

#### • الحد الزمني:

تم تطبيق أدوات الدراسة في عام 1431/30 هـ \_ 2010/09م، لذلك فهي تمثل الواقع الفعلي في الوقت الراهن.

### مصطلحات البحث:

#### برنامج الدراسات العليا:

يقصد به إجراءات برنامج يهدف إلى تأهيل وتنمية الكوادر البشرية المتخصصة في المجالات البحثية والمعرفية والوجدانية والمهارية المرتبطة بتكنولوجيا التعليم وفق المعطيات الحديثة والمستقبلية لتطوير التعليم، بالإضافة إلى رفع مستوى التكامل بين فروع المعرفة النظرية والعلمية في المجال التربوي اتساقاً مع الصفة التطبيقية للمساهمة في حركة التنمية الشاملة في المملكة، وبمنح درجة الماجستير في التربية مع إعطاء التخصص الفرعي موقعه من الدرجة.

## التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة: يقصد بها إجرائياً:

– **التحدي المعلوماتي:** تطوير عملية إعداد عضو هيئة التدريس والباحث الأكاديمي، ويشمل التطوير البنية والمقررات والطرق وأساليب التقويم من أجل الإعداد الفاعل.

– **التحدي التكنولوجي:** الاكتساب والتدريب على المهارات والعمليات التكنولوجية الأساسية، وتوظيف المستحدثات التكنولوجية، والتوسع في استخدام التطبيقات الالكترونية في التعليم والتدريب في عصر الوسائط المعلوماتية.

– **تغيير الأدوار:** لما كان التعليم يهدف من بين ما يهدف إليه تزويد المتعلم بالخبرات الحياتية، تغيرت أدوار كل من المعلم والمتعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية.

– **عولمة التعليم:** الاتجاه نحو مجتمع اقتصاديات المعرفة، وتنامي الاتجاه العالمي نحو التعليم المستمر والتعليم المفتوح والتعليم الافتراضي، وتساعد الاهتمام بالتعليم التخصصي، وصناعة المعرفة وتسويقها في ظل المعرفة المتنامية.

## الإطار النظري والدراسات السابقة:

يستق الإطار النظري لهذه الدراسة من مصدرين، أولهما يرتبط بواقع التعليم العالي في ظل التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة، والثاني يتعلق ببرنامج الدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" بالمملكة العربية السعودية.

### المحور الأول: واقع التعليم العالي في ظل التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة:

تعد عملية التعليم بصفة عامة فن إعداد الفرد، والركيزة الأساسية لبنائه وتغيير نمطية سلوكه، و لذا يمثل أهم القضايا الوطنية على مر العصور. ومع انتشار الجامعات وتنوع إبداعها العلمي والتكنولوجي والإنساني، بات التعليم الجامعي حقيقة راسخة في التكوين الراهن، والمؤشر الرئيسي لتقدم الشعوب، وقمة المنظومة التعليمية، وتتويج للمسار التعليمي النظامي، ليصبح بعده الفرد أكثر تخصصا في مجال محدد من مجالات العمل بالمجتمع. ومن ثم يقوم التعليم الجامعي بدور إنمائي واسع النطاق، و تعدد مؤسساته ومراكز الدراسات المتخصصة ومعاهد البحث العلمي التابعة له مركز صناعة القرار الثقافي، وموطن رسم التوجهات الإستراتيجية والنخب الجامعية من القيادات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع.

ويضيف (عامر، 2008:1) أن الجامعة تعد أهم أحد المؤسسات التي تسهم في تكوين المجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، وضمان التطور السليم له في مسيرته نحو أهدافه في التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة، فكانت ومازالت مركزا للتقدم الحضاري للمجتمع في كل نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وتشير الإحصاءات إلى التزايد مستمر لأعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي سنويا، إلا أن هذا التوسع في الكم يقابله تدني كفاءة التعليم الجامعي، واعتبارا لهذه الدور الريادي الذي تقوم به الجامعات، وما تشهده من تغيرات جذرية في أهدافها ونظمها وأشكالها، وما تواجهه من تحديات بحكم حجم الطلب عليها والوسائل المتاحة لها ومستوى المنافسة بينها، أشارات اليونسكو أن زيادة كفاءة التعليم الجامعي يتطلب مناقشة عديد من الأمور، منها: كفاءة التدريس والتدريب، ومستويات أعضاء هيئة التدريس، والبرامج الأكاديمية. وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003) إلى أن نوعية التعليم العالي في العالم العربي تتأثر بعوامل كثيرة أهمها عدم وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية.

ويؤكد تقرير المؤتمر العربي الثالث (2010) أن أهم الأسباب والأسس لربط جامعة بالمجتمع يمثل في ربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التنموية وسوق العمل، بمعنى الموازنة أو التلاقي بين ما تقوم به مؤسسات التعليم العالي فعليا وما يتوقعه ويحتاجه المجتمع من هذه المؤسسات، وتحقيق الاتساق بين سياسات التعليم العالي من جهة وسياسات تنمية القوى البشرية الوطنية واحتياجات سوق العمل، ومواجهة التحولات السريعة على المستوى الوطني والعالمي والاستجابة لها من جهة أخرى.

وقد حددت وثيقة سياسة التعليم بالمملكة أهداف التعليم العالي بحيث تكون هذه الأهداف انعكاساً لثقافة المجتمع السعودي المتمثلة في الإسلام عقيدة ومنهجاً في الحياة، ينظم جميع جوانب لسلوك الإنساني علماً وعملاً وخلقاً، وحاجات المجتمع السعودي التي يأتي في مقدمتها المحافظة على دينه وأمنه واستقراره، وتحقيق التنمية بمفهومها الشامل وبعدها الاقتصادي والاجتماعي. وأن تكون هذه الأهداف انعكاساً لاتجاهات العصر وتحقيقاً لمطالب نمو الإنسان المتمثلة في تحقيق النمو الجسمي والوجداني والاجتماعي والسليم في إطار ثقافته. لذلك فأهداف التعليم العالي أهداف اجتماعية واقتصادية، تهدف إلى تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية.

وتشير الدلائل إلى أن الاهتمام بجودة التعليم العالي يرجع إلى الثورة التكنولوجية العالمية، التي تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل لها (عبد النبي، 2001:92، الزبيدي 2000:24) ويضيف (ثابت، وسليم، 2007:3) أن تزايد اهتمام الدول بالتعليم العالي والبحث العلمي يرجع إلي اتضاح معالم الاقتصاد العالمي الجديد الذي يعتمد أساساً على الإنتاج المعرفي والإبداعي التكنولوجي، والذي يمثل العنصر البشري المتجدد أهم مصدر للثروة. ويؤكد ذلك انطلاق مشروع "الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي" لـ 25 عاماً المقبلة تحت رعاية الملك عبد الله بالموافقة على افتتاح 9 كليات جديدة في عدد من المناطق.

ويشير (العنقري، 2005) إلى أن الدولة استثمرت الدعم المادي والمعنوي في الارتقاء الكمي والنوعي بالتعليم العالي، وحققت إنجازات متميزة في عدة مجالات، زادت التعليم العالي مكانة ورقياً. كما اهتمت الحكومة بتوسيع قاعدة التعليم العالي ومواجهة زيادة الطلب على مؤسساته بإنشاء جامعات جديدة والتوسع في أنماط أخرى مثل التعليم الموازي وكليات المجتمع وكليات الدراسات التطبيقية وإشراك القطاع الأهلي في خطط وبرامج التعليم العالي استجابة لمتطلبات التنمية الشاملة، كما أشار إلى أن هذا المشروع يهدف إلى تحقيق أهداف كثيرة في مقدمتها صوغ رؤية إستراتيجية لقطاع التعليم العالي بما يحقق الأهداف المرورية والإستراتيجية على النحو الذي يتناسب مع الاستثمار في التعليم لكونه أهم أنواع الاستثمار.

ويؤكد (الحريري، 1429) على ضوء ما جاء في تقرير وزارة التعليم العالي لعام 1428هـ بأن التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية شهد خلال الأعوام الثلاثة الماضية قفزات وتطورات هائلة، شملت جميع جوانب العملية التعليمية سواء من ناحية الكم أو من ناحية الكيف ويتمثل ذلك في إنشاء عدد من الجامعات لتكتمل بذلك منظومة الجامعات الحكومية في المملكة، ليرتفع عددها إلى نحو (20) جامعة بعد أن

كانت (8) جامعات، فضلا عن تمييز كل منطقة بجامعة مستقلة أو أكثر حسب الحاجة والكثافة السكانية، ودعم الجامعات والكليات الأهلية والتي يصل عددها إلى (3) جامعات و(17) كلية أهلية، ما ترتب عليه زيادة المحافظات المشمولة بمؤسسات التعليم الجامعي إلى (54) محافظة، وأولت وزارة التعليم العالي أهمية مواءمة المخرجات الجامعية مع احتياجات سوق العمل، ما أدى إلى رفع نسبة القبول في التخصصات المرتبطة بسوق العمل إلى نحو (85%) للطلاب و(70%) للطالبات، وتمشيا مع ذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم (143) في 1425/5/3 هـ بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم برئاسة خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء، ووزير التعليم العالي نائبا للرئيس، ليحل محل مجلس التعليم العالي واللجنة العليا لسياسة التعليم والذي تضمن (ضم كليات المعلمين وعددها (18) كلية، وكليات البنات وعددها (102) كلية، المرتبطة بوزارة التربية والتعليم، إلى وزارة التعليم العالي لإعادة هيكلة الكليات والبرامج والتخصصات وذلك من خلاص تقليص القبول في بعض الأقسام أو دمج أقسام أو فصل بعضها عن بعض.

ويشير (المخيسن، 1427) إلى أن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يمر بمرحلة نمو، تتمثل في زيادة أعداد الجامعات وانتشارها، وهذا يعني أن أكثر من نصف جامعات المملكة ستكون جامعات ناشئة تسعى إلى وضع البني التحتية والأطر الأساسية لبنية التعليم الجامعي وما بعده، ولقد أنشأت التعليم الجامعي وما بعده، ولقد أنشأت المملكة عام 2009 جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، بهدف جعل العلم وسيلة للتغيير الصناعي والاجتماعي للشعوب العربية. ورافق ذلك برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي للطلاب والطالبات السعوديين إلى الجامعات العالمية لمواصلة دراساتهم وتنمية وإعداد الموارد البشرية السعودية وتأهيلها بشكل فاعل لكي تصبح منافسا عالميا في سوق العمل ومجالات البحث العلمي، ورافدا أساسيا في دعم الجامعات السعودية والقطاعات الحكومية والأهلي بالكفاءات المتميزة. وعملت خطة التنمية الثامنة على تكثيف برامج الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1425 خطة التنمية الثامنة). حيث بلغ عدد الطلبة المبتعثين نحو (17452) طالبا وطالبة في عام 1472/26 هـ في مختلف مراح التعليم العالي، موزعين حسب المراحل الدراسية كما يلي: (49.48%) في مرحلة البكالوريوس، و (16.89%) في مرحلة الماجستير، و (6.46%) في مرحلة الدكتوراه.

ويؤكد (السلطان، 26:1425) على أن التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية يتطلع خلال السنوات القادمة وبحلول عان 1440 هـ إلى أن يتحقق للتعليم العالي الريادة على المستوى العربي والمنافسة على المستوى العالمي في مجالات الآداب والعلوم المختلفة سواء في مجالات التعليم أو البحث العلمي أو

خدمة المجتمع، وأن يتم استيعاب ما نسبته (60\_80%) من خريجي الثانوية العامة في مؤسسات التعليم العالي، وأن ترتفع الكفاءة الداخلية بالجامعات لما لا يقل عن (80%)

### أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي:

تعد مواكبة التطورات المتلاحقة في كافة المجالات، والتعامل معها بكفاءة ومرونة من أهم التحديات التي تواجه المتعلم، حيث أوضح كل من (Metcalfe،215:2009، Delanty،65:2003) أن بروز مجتمع المعرفة وبنوك المعلومات يفرض أعباء ومسؤوليات على الجامعات في قدرتها على إنتاج المعرفة المتجددة لربط قضاياها ببحوثها بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع، الأمر الذي ينشئ بعض التحديات والتناقضات وصراع الأدوار على المستوى المؤسسي. ويرى (Ozoga،17:2007) أن التوجه نحو المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة يفرض تطوير وتعديل نظم التنافسية داخل الجامعات، وذلك عن طريق وضع سياسات وبرامج تهدف إلى بناء قدرات المعرفة الوطنية، ودعم البحث الأساسي، أو المعرفة من أجل المعرفة. ويؤكد (Forstorp،2008:228) على أنه المعرفة في مجتمع ما بعد الصناعة ستصبح ملكية ومورد وطني من أجل مستقبل آمن اقتصاديا.

إن تحول مركزية إنتاج المعرفة واستخدامها إلى الجامعات ودورها في الانتشار الثقافي دورا جديدا وحاسما، وحملها مسؤوليات التعجيل بتطوير أدوارها ووظائفها، حتى تستطيع القيام بمهمة إنتاج المعرفة، والإسهام في عملية الانتشار الثقافي والمعرفي، بالإضافة إلى توطين التكنولوجيا. حيث أكد كل من (Cutrighty،123:2003، Delanty،2001:1) على أهمية "دمقرطة المعرفة" وتطبيقاتها.

ويورد تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003) ما نصه "أن مستقبل الأمة العربية في المدى القريب والبعيد يتوقف على التعليم العالي، باعتباره السبيل إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة، ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والإنتاج وأداة تجديد الثقافة"

وأشارت دراسة كل من (العبيدي،2010، الطالب،2009) إلى أن أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي في المرحلة الحالية يمكن إنجازها في: تدني نوعية التعليم من حيث النوعية والكيف، ونمطية التعليم > وافتقار المناهج للحوانب التطبيقية، وتقليدية طرق التدريس والإشراف التربوي، وغياب التنسيق والتكامل بين متطلبات التنمية المعاصرة ونوعيه التعليم، وضعف نسبة الاستثمار في البحث العلمي.

كما يؤكد (عبد المجيد، 2006) أن أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي تتمثل في زيادة الإقبال على التعليم العالي، وبالتالي زيادة نسبة الطلبة لعضو هيئة التدريس في كثير من مؤسسات التعليم العالي، ودخول القطاع الخاص في التعليم العالي والاستثمار فيه، مما يمثل تحد للنهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع، وظهور التعليم عبر الحدود وتحدي العولمة والمنافسة العالمية، حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي، وتحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع، ودخول التقنية ووسائل الاتصال في التعليم وتحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب، والحاجة إلى البحث العلمي المرتبط بالتنمية، ومراعاة متطلبات اقتصاديات منظمة التجارة العالمية وشروط الجات، وسيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري. كما يواجه التعليم العالي تحديا يتعلق بتمويله حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص مقارنة بحجم الطلب عليه، ويعزى ذلك إلى النمو السكاني السريع حيث تزايد أعداد المتعلمين في سن التعليم العالي، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، هذا فضلا عن ارتفاع تكلفة المتعلم في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى.

ويضيف (الغامدي، 2010: 241) أن التعليم العالي يمر بتطور في وقتنا الحاضر، إلا أنه يواجه العديد من المشكلات والتحديات نتيجة للمتغيرات العلمية والتقنية والاجتماعية وما يتطلبه من تطوير التعليم العالي ليصبح أكثر ملائمة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك حاجات التعليم قبل الجامعي، ومن أهم هذه المشكلات ضعف العلاقة بين التعليم العالي والتنمية، والنمطية في مؤسسات التعليم العالي، وتعدد جهات الإشراف على التعليم العالي، والاهتمام بالكم على حساب الكيف.

ويذكر (خليفة، 2010: 142) أن الدراسات تشير إلى أن التوسع في التعليم الجامعي لم يحقق ما تحتاجه خطط التنمية من الكوادر المؤهلة علميا وتقنيا في جانبه النوعي وأن درجة التوافق بين نوعية مخرجات التعليم العالي من التخصصات المختلفة ومتطلبات سوق العمل غير متجانسة، حيث هناك توافقا كبيرا أو متوسطا بين التخصصات العلمية ومتطلبات سوق العمل، بينما اتضح عكس ذلك فيما يتعلق بالتخصصات النظرية، بل حقق أعدادا كبيرة فائضة من الخريجين في تخصصات معينة، مما أحدث آثارا سلبية عكسية لهذا التوسع، منها: وجود فائض كبير في أعداد الخريجين الذين يعانون من البطالة المقنعة



والسافرة في بعض التخصصات في الوقت الذي يعاني فيه نقص واضح في مجالات أخرى تحتاج إليها مؤسسات المجتمع بفرعيها العام والخاص، بالإضافة إلى الهدر المالي، والاضطرار إلى تعيين الخريجين في تخصصات مختلفة عن مجال دراستهم.

وتضيف (عون، 2010:588) أن الجامعات اليوم تتطلع للوصول إلى اعتماد "NCATE" (\*) كأحد مؤسسات الجودة والاعتماد الأكاديمي التي تعمل وفقا لمعايير تمنح مؤسسات برامج إعداد المعلم اعتمادا يكسبها جودة محلية، وتحسنا واعترافا عالميا. وقد وضع هذا المجلس ستة معايير لإعداد الكوادر التربوية، وعلى كل مؤسسة تطلب الاعتماد المهني التربوي أن تطبق هذه المعايير. ويعد مواءمة التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل المتغير أمرا ضروريا يعزز رسالته، ويزيد من قدرته على مواجهة التغيير والتنبؤ به، ويوفر تسهيلات التدريب الملائمة لمتطلباته، ويتمى الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته بأهمية أن يكون الفرد والمجتمع محورا لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي. ويؤكد أيضا بأنه على الرغم من أهمية المواءمة في مجال التنمية إلا أن "مؤسسات التعليم العالي في المملكة لا تزال غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحاق في مؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، وتحقيق المواءمة بين التخصصات المتاحة في المؤسسات وبين نظيراتها المطلوبة في سوق العمل"، ومن مؤشرات ذلك ارتفاع نسبة المقيدات في التعليم الجامعي حيث تصل النسبة إلى (92,5%).

ويرى (الخصير، 2008) أن هذه التحديات تتضمن محدودية القدر على الاستيعاب، وتدني جودة التعليم العالي، وثقافة السلطة، والعزلة الجامعة عن المجتمع وعن محيطها الاجتماعي والاقتصادي، وعدم التوازن في البرامج المقدمة، وقلة البحوث العلمية وتدني الموارد المالية المرصودة لها، والرقابة الحكومية وعدم المرونة الإدارية .

ويشير (مازي وأبو عمه، 1423 : 2\_5) إلى أن الكثير من الأبحاث والمؤتمرات رصدت التغييرات التي طرأت على التعليم العالي العرب والتعليم العالي في العالم. وأكد كل من (المعاني، 2002، UNESCO، GED، 2004، اليونسكو، 1999:7) على ضرورة صون مهام وقيم التعليم العالي الأساسية وتعزيزها وتوسيع نطاقها ولاسيما الإسهام في التنمية والتطوير المستديمين للمجتمع، وذلك من أجل إعداد خريجين ذوي مهارات عالية قادرين على تلبية متطلبات التنمية، وإتاحة فرص الحصول على مؤهلات مناسبة تجمع

(\*) NCATE: National Council for Accreditation of Teacher Education

بين المعارف والمهارات ذات المستوى الرفيع من خلال التعليم والتدريب الذي لا بد أن يطوع باستمرار لتلبية الاحتياجات الراهنة والمقبلة للمجتمع.

ويشير (المحيسن، 1427) إلى أنه بالرغم مما تم تحقيقه، فإن قطاع التعليم العالي يواجه عديد من التحديات الناتجة عن التطورات الديمجرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المملكة وتسهم في تعزيز الطلب على التعليم العالي، وبالتالي ترفع من مستوى الضغط على طاقته الاستيعابية وكفاءته الداخلية والخارجية. كما أن الدور المركزي للتعليم العالي في مجالات تنمية القاعدة العلمية والتقنية وتطويرها، وتعزيز الحركة الثقافية والفكرية، وتوفير الكوادر القيادية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، يشكل تحديا مستمرا ومتناميا لهذا القطاع.

ويضيف (الزهراني، 1423) تحديات آخر تتمثل في المطالبة للوصول للجودة في تقديم الخدمة التعليمية، والوعي بأهمية التقويم والاعتماد الأكاديمي، ومواءمة التعليم العالي لسوق العمل. إذ أن الوصول للجودة من أهم الأسس التي تسعى دول العالم نحو تحقيقها، وتعني المملكة بتعزيز جودة الاستيعاب في مؤسساتها لتحسين مخرجات التعليم ومواءمته لمتطلبات سوق العمل، وقد اتخذت عددا من السياسات لتحسين النوعية، وسياسات القيد، وتوزيع الطلبة على التخصصات المناسبة لإمكاناتهم.

### **أدت هذه المستجدات والتحديات إل عدة أمور من أبرزها ما يلي:**

- تغيير دور التعليم العالي إلى اقتصاد يهدف للتنمية المستدامة.
- زيادة الارتباط بين التنمية الاقتصادية والقدرة على الحصول على المعرفة وتطبيقها.
- انحسار قوة العلاقة بين الاقتصاد ووفرة المصادر الطبيعية والأيدي العاملة المدربة.
- زيادة العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعناصر المجتمع المعرفي والإبداع العلمي.

### **وللتعامل مع هذه المستجدات برزت عدة أمور منها:**

- تقويم مستوى المؤسسات التعليمية وكفاية الخريجين منها.
- الاهتمام بمواءمة البرامج لمتطلبات السوق.
- استحداث مؤسسات دولية ووطنية للتقويم والاعتماد.

- الاهتمام بمعايير ضبط الجودة.
  - توجيه تمويل جديد و منافس لمشاريع البحث العلمي
  - تغيير في أساليب إدارة التعليم العالي.
- وكان لهذه التغيرات على التعليم العالي وغيرها من المتطلبات والاحتياجات أثر على ظهور الحاجة إلى واصفات نوعية خاصة وصفات إضافية وكفايات أو مهارات لأعضاء هيئة التدريس تدخل في التأهيل النوعي لأعضاء هيئة التدريس، والتي أوضحتها دراسة (Bourner:et al،2000) الذي يرصد الاتجاهات المهنية الحديثة في التعليم العالي ودراسة (الغامدي،1423) التي تناول فيها الصفات المرغوبة في أعضاء هيئة التدريس في كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية، وتقرير البنك الدولي واليونسكو (2000) الذي يعد لدراسة وضع التعليم العالي في الدول النامية، وجاء من أهم هذه الخصائص ما يلي:
- إجادة التخطيط للتعليم طول الحياة.
  - معرفة متطلبات الممارسة المهنية للخريج.
  - استخدام التقنيات الحديثة في التعليم ، مثل: الانترنت ، والتعليم الالكتروني، والتعليم عن بعد، والتعليم الافتراضي.
  - تعويد الطلبة على التعلم المستقل.
  - استخدام وسائل التقويم الذاتي وتطبيق معايير الجودة المؤسسية.
  - المساهمة في الإدارة المشتركة مع القطاع الخاص
  - طرق موضوعات بحثية تطبيقية ومجدية اقتصاديا
  - العمل كميسر وليس كناقل للمعلومات.
- ويشير (العلاف،2009) إلى ضرورة تحديد وظائف التعليم العالي في الوطن العرب ،من خلال:
1. إعادة النظر في هياكل وبرامج ومؤسسات التعليم العالي وفق فلسفة واضحة قادرة على مواجهة العولمة .
  2. الربط بي خطة تطوير التعليم العالي، وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتحقيق التوازن بين التوسع التعليمي والتربوي، والحاجات الاقتصادية والاجتماعية.

3. أن تأخذ فكرة (الجامعة المفتوحة) طريقها نظراً لأهميتها في المرحلة الراهنة، وخاصة في ظل محدودية الإمكانيات، وزيادة الكمية للطالبات الراغبات في التعليم العالي.

4. الاهتمام بحركة البحث العلمي وتطوير المراكز العلمية.

5. البحث في صيغ إجراء تقييم علمي وميداني مستمر للأوضاع التعليمية في الجامعات العربية، سواء من حيث مدخلاتها وعائلاتها في التنمية أو من حيث كفاءتها ورسالتها العلمية والبحثية والتدريسية.

ولتحقيق ما سبق لابد من توافر هيئات تدريس تمتلك فهماً لأصول التعليم والتعلم وأساليب التقييم المناسبة، فعملية الحصول على شهادة الدكتوراه في غالبية المؤسسات التعليمية تعد تدريباً على البحث وليس تدريباً على التدريس، إضافة إلى تغيير قناعة المدرس الجامعي الذي مازال يؤمن بتقديم المعرفة الجاهزة في استحواذ على معظم الدور الإداري والأكاديمي وبصورة تقليدية في مقابل دور سلمي للطلبة والمتعلمين. إن التعليم يجب أن يستثير رغبة للتعلم، وأن لا يهدف إلى تكديس المعلومات في أذهان الطلبة، وإنما تطوير القدرة على مواصلة التعلم والإقبال عليه. ولقد غدا التعليم المستمر ضرورياً بصورة حاسمة للتنمية الاقتصادية إذ يعتمد الاقتصاد التنافسي للمعلم والقائم على المعرفة على التطور والتغير نحو الأفضل، ولذلك لا يتوقف التعليم والتدريب عند درجة أو حد معين، إضافة للمتعليم والمعلم يعد المنهاج الدراسي مركزاً ثالثاً للعملية التعليمية، وتأتي أهميته من أنه الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المأمولة، إلا أن عملية تخطيط المناهج الجامعية تكاد تكون في أبسط صورها حيث تركز على الجانب المعرفي دون الاهتمام إلى تضمين ما يحقق المتطلبات التي سبق الحديث عنها.

والتعليم الجامعي كغيره من المجالات يتأثر بالتكنولوجيا الحديثة ومستحدثاتها، وبالإمكان أن يوظف هذا التأثير توظيفاً إيجابياً، بل يمكن أن تكون التكنولوجيا بمختلف أشكالها أحد حلول مشكلات التعليم في المرحلة الجامعية، وذلك من خلال استخدام الحاسبات والمستحدثات وتقنيات التعليم كأدوات تكنولوجية ومعرفية، ولا يقتصر دورها على عرض المعلومة بل يمتد إلى تنمية مهارات عقلية عليا لدي الطالب الجامعي كالتنبؤ والتفسير والتحليل، حيث إن الاستخدام الحالي للتكنولوجيا في معظم حالاته مجرد انصياع للنداءات المتكررة لإدخال تكنولوجيا الحاسب في العملية التعليمية دون التفكير في الكيفية التي توظف فيها توظيفاً سليماً.

إن إعداد جيل مثقف واع مؤمن بدوره وبقضايا أمته يعد السبيل للنجاح والبقاء والقدرة على التنافس في هذا العالم المتغير، فالانفتاح على الثقافات الأخرى والتعامل معها أصبح أمراً ضرورياً، ولا جدوى من الانغلاق الفكري والثقافي، الشيء الذي يتطلب أن تشرع الجامعات ومعاهد التعليم العالي في تحديد آليات التعامل مع التحديات من خلال رؤية جديدة تنسجم والدور المرتجى منها. من خلال تحديد الجامعة لحاجات المجتمع التي تخدمه أكاديمياً، وتربوياً، وذلك من أجل أن تسهم في جعل المتخرجين في التخصصات الأكاديمية مادة فاعلة في المجتمع، قادرة على خدمته بما حصلوه من معارف ومهارات وخبرات.

## المحور الثاني: برنامج الدراسات العليا تخصص- تكنولوجيا التعليم- بالملكة:

يتفق المشتغلون في التربية على أن مستوي الجامعات إنما يتحدد بمستوي كفاءة وعلم وخبرة أساتذتها، فإن عضو هيئة التدريس يعد أهم عناصر النظام التعليمي باعتباره المعلم والمربي والموجه والباحث، كما أن نوع التعليم الذي تقدمه الجامعات يعتمد إلى حد كبير على صفات وكفايات وأصالة أعضاء هيئة التدريس فيها (أبو شعبان، 2010:2).

ويشير (محمد، 2008) أن الإنسان يمثل الدافع الأساسي للتقدم عن طريق التنمية البشرية بكافة مراحل التعليم بداية باكتشاف الموهوبين والمتفوقين والمبتكرين بالمراحل الأولى للتعليم مروراً بالجامعات حيث برامج الدراسات العليا التي تعمل على تنمية القدرة على التفكير والبحث وحل المشاكل ووصولاً إلى مؤسسات البحث العلمي حيث تتم دراسة المشاكل وتقديم الحلول اللازمة لذلك، وأن أهم وظيفة للجامعة إجراءات البحوث العلمية والتكنولوجية وتطويرها، وإعداد كوادر من العلماء والباحثين، وتنمية المعرفة العلمية المتخصصة والإسهام في حل المشكلات العلمية والتقنية للمؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية والانفتاح العلمي على العالم الخارجي، من أجل مواجهة تحديات العصر، ورأب احتياجات سوق العمل.

وتعطي الدراسات العليا أولوية وأهمية خاصة في التعليم العالي على مستوي الماجستير والدكتوراه، إذ تتكفل بإعداد جيل جديد من أعضاء هيئة التدريس لذا أعد لها لائحة مستقلة وكفلت اللائحة الموحدة للدراسات العليا بالجامعات السعودية أهمية خاصة واستقلالية كبيرة لها، وتعد الخطة الخمسية الموجه الرئيس للمشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية وعلي رأسها الجامعات، فقد جاء من ضمن أهداف الخطة الخمسية السابعة 1425/20 هـ (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1420) تطوير البحث العلمي والدراسات

العليا (الخطة: الأهداف)، أما الخطة الخمسية الثامنة 1430/25 هـ ( وزارة الاقتصاد والتخطيط 1425) باعتبارها الخطة القائمة حالياً تركز على التخطيط وتوسيع الدراسات العليا ودعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال مشروع مبادرة (مراكز التميز البحثي).

وتؤكد (خليفة، 2010:142) أن خطة التنمية الثامنة تشير بوجود إشكالات فعلية بين تعليم الأناث وتشغيلهم تتمحور في الاختصاصات الأكاديمية المتاحة للفتيات، وأن استمرار النسبة العالية لتوجه الإناث إلى التخصصات الأدبية والتربوية والعلوم الإنسانية من أبرز العوائق لتوسيع مشاركة المرأة في التنمية.

ويضيف ( المحيسن، 2014:23 ) أنه قد واكب هذا النمو في مخرجات التعليم العالي نمواً موازياً في الموارد التي تم استثمارها في هذا القطاع، حيث شكل الإنفاق على التعليم العالي (3,17%) من إجمالي الإنفاق على التعليم في المملكة. وعلى صعيد آخر أسهم قطاع التعليم العالي في الحركة العلمية ونشاط البحث العلمي وتطوير مراكز الأبحاث والمختبرات داخل الجامعات وخارجها. كما يشير إلى أن هناك الكثير من المهام التي تواجه الدراسات العليا في الجامعات الناشئة، مثل: إعداد اللوائح التنفيذية للوائح الموحدة، صياغة النماذج (نماذج: القبول، التسجيل، الحذف، التأجيل، ...) استحداث البرامج العلمية، تصميم وبناء الهيكل الإداري، وغيرها. ولا بد من تحديد جداول زمنية لتنفيذ هذه المهام حسب درجة الحاجة إليها. وعلي الجامعات الناشئة عدم الانغماس في البني التحتية والدرجات الجامعية الأولى وتناسي مهامها في الدراسات العليا وتطوير واستحداث برامجها.

وعلي صعيد الدراسات العليا بالجامعات، كان هناك توقع أن ترتفع نسبة الملتحقين بالدراسات العليا من خريجي مرحلة البكالوريوس من (2,9%) عام 1424/23 إلى (6%) عام 1430/29، وأن يصل عدد خريجي هذه المرحلة ( دبلوم، ماجستير، دكتوراه ) إلى نحو (15) ألف خريج وخريجة خلال سنوات خطة التنمية الثامنة ( وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1425 )- ويضيف ( غنيم، 2010) بأن نسبة المتخرجين من التخصصات العلمية والتطبيقية لا تتعدى (25%) مقارنة بخريجي التخصصات في العلوم الغسانية. ومن ثم يواجه التعليم العالي مشكلة ضعف الموازنة بين احتياجات سوق العمل والاقتصاد الحديث من جهة، وتوجيهات طلبة التعليم العالي التخصصية من جهة أخرى. علماً بأن هذا الضعف في الموازنة يصبح أكثر حده عند الإناث منه عند الذكور.

وترجع الدراسات والأبحاث ضعف الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وبين احتياجات التنمية الوطنية في المملكة إلى: انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي والتي من مؤشراتها ( تدني التحصيل المعرفي، والتأهيل التخصصي للخريج). وانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعدادٍ من الخريجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

ويذكر (الموسي، 1423: 59\_96) ” أنه نظراً للتغيرات التي يشهدها المجتمع العالمي مع دخول عصر المعلومات وثورة الاتصالات، فإن برامج المؤسسات التعليمية بحاجة إلى إعادة النظر والتطوير في محتوى العملية التربوية وأهدافها ووسائلها بما يتيح للطالب اكتساب المعرفة المتصلة بالحاسب لتواكب هذه التغيرات“. وينادي (Daly;et,al .،2004.99) بفكرة ”تدريس التدريس“ في مقال بعنوان: ”تعليم المعلم: نحو أكاديمي متخصص“، يعرض لفكرة طورت أساساً في مجال التعليم العالي لدعم جوانبه النظرية والعملية، آخذة في الاعتبار تضمينات اجتماعية وتكنولوجية تتم من خلالها عملية بناء المعرفة، ويؤكد على أن إعداد وتنمية المعلم الجامعي دون إعادة تطوير أدواره من حيث المفهوم والأهداف سيظل التعليم الجامعي في خطر.

ويري (Forest،2002:435) أن إعداد المعلم الجامعي إعداداً ثقافياً موسوعياً، يتطلب أن تكون برامج الإعداد مؤهلة لبناء عقليات متفتحة، قادرة على مواجهة تحديات عصر العولمة. وشدد المسئولون في المؤتمر الثاني عشر للوزراء عن التعليم العالي في الوطن العربي ( ألكسو، 2009) على ضرورة تطوير برامج التعليم العالي التقني والتدريب بهدف إكساب مهارات إضافية للخريجين، والعمل على تحقيق المؤشرات الدولية في مجال تخريج المختصين في العلوم والتكنولوجيا، وتطوير قدرات أعضاء هيئات التدريس في مؤسسات التعليم العالي.

وعلى ضوء المتطلبات الأكاديمية والمهنية لطالبات الدراسات العليا، وتمشياً مع التوجهات العالمية في مجال تطور الفكر التربوي والتكنولوجي، وتجاوباً مع المستجدات التربوية وتطلعات المربين لمتطلبات القرن الحادي والعشرين، وتحقيقاً للتوافق والمرونة في برامج الدراسات العليا لتحويل الفكر النظري إلى واقع عملي لتواكب التطور المعرفي والتكنولوجي أسوة بالجامعات التي لها السبق في مجال تكنولوجيا التعليم كجامعة

ميتشجان وفلوريدا وعديد من الجامعات البريطانية والاستراالية، والتي خصصت جامعات مستقلة لهذا التخصص، ولم تكن بعض الدول العربية بعيدةً عن هذا التوجه.

## برنامج الدراسات العليا تخصص تكنولوجيا التعليم بجامعات المملكة:

### 1-جامعة الملك سعود:

اهتمت الدولة بالتعليم العالي، لكنه انصب على الجانب الكمي على حساب الجانب الكيفي، ونظراً لما أثبتته البحوث من ضرورة إعداد قيادات علمية متخصصة في تكنولوجيا التعليم، فقد صدر قرار المجلس الأعلى للجامعة في 1399/11/29 هـ بإنشاء قسم علمي أكاديمي تحت مسمى الوسائل وتكنولوجيا التعليم، خدمات تقنية ومهنية في مجال تصميم وإنتاج الوسائل، واستشارات وخبرات لأعضاء هيئة التدريس وللمجتمع، بالإضافة إلى مساهماته في مجال البحث العلمي والتأليف والترجمة وتطوير أساليب التعليم، وتطور القسم لتخريج دارسين ودارسات لمرحلة الماجستير والدكتوراه في تخصص تكنولوجيا التعليم بعد انضمامه لكلية التربية بالجامعة، ثم طورت منهجية القسم في مرحلة الماجستير عام 1412 هـ، مراعية التطورات التقنية في البيئة التعليمية، والتطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات والاتصال دون تغيير في أسماء المقررات أو مفرداتها.

وفي الوقت الراهن يقدم القسم منهجية جديدة تهدف إلى توفير بيئة غنية وثرية لإعداد القوى البشرية في التعليم والتدريب الإلكتروني، مع تركيز البرنامج على تطوير معارف ومهارات واتجاهات المتعلمين والمتدربين في تكنولوجيا التعليم، والتي تشملك التصميم والتطوير (الإنتاج) والاستخدام والإدارة والتقويم، والعمل على تفعيل هذه المكونات في البيئة التعليمية على المستويين النظري والتطبيقي لرفع كفاءة وفاعلية المقررات الدراسية. بالإضافة إلى تحفيز أعضاء هيئة التدريس والطلاب على القيام بنشاطات بحثية في المجال، والسعي لمتابعة التطورات الحديثة في الجوانب النظرية والتقنية والإدارية، لضمان جودة الأداء، وبما يلي متطلبات واحتياجات المجتمع المعرفي. كما تم تطوير البرنامج الحالي في درجة الماجستير في تخصص "تكنولوجيا التعليم" ليشمل خيارين:

–الخيار الأول: (مقررات دراسية ورسالة)، يتطلب الحصول على الدرجة في هذا الخيار أن يجتاز الطالب (29) وحدة من مقررات الماجستير بالإضافة إلى إعداد الرسالة.



– الخيار الثاني: (مقررات دراسية ومشروع بحث)، أن يجتاز الطالب (44) وحدة من مقررات الماجستير، بالإضافة إلى مشروع البحث الذي يقدم في المستوى الدراسي الرابع (موقع جامعة الملك سعود) (\*).

## 2- جامعة الملك عبد العزيز:

بدأ الاهتمام بإنشاء برنامج الدبلوم العام في التربية عام 1409 الذي يمنح درجة الدبلوم في تخصص التربية الخاصة، والدبلوم التربوي العام، ودرجة الماجستير في الإدارة التربوية وتقنيات التعليم والتوجيه والإرشاد التربوي. وترجع فكرة إنشاء البرنامج تلبية لرغبة كثير من الخريجين في مختلف التخصصات الأدبية والعلمية للممارسة مهنة التدريس، وبناءً على ذلك تم إنشاء البرنامج بقرار مجلس الجامعة رقم (19)، ليضم بين جناباته قسم متخصص للدراسات العليا في تكنولوجيا التعليم.

ومن منطلق سعي البرنامج إلى مواكبة تطورات التقنية الحديثة التي تساهم في تحسين آلية العمل وإنجاز المهام وتبسيط الإجراءات والتحول نحو بيئة التعلم الالكترونية وفق توجيهات الإدارة العليا بالجامعة، تم إعداد موقع إلكتروني جديد لبرنامج الدبلوم العام في التربية ليكون نافذة تعكس فكر ورؤية وفلسفة البرنامج على العالم كما يعد نافذة لجميع المشتركين في البرنامج بفئاتهم المختلفة (الطالب، الباحث، عضو هيئة التدريس، الإداريين) ليتعرفوا على البرنامج بهيكله الجديد وبرامجه المتنوعة وللحصول على الخدمات بطريقة ذاتية في أي وقت وللإستفادة من الخدمة الالكترونية التي تفي باحتياجاتهم كماً وكيفاً من خلال الأنظمة الالكترونية المتاحة بالجامعة.

كما استحدثت القسم خطة ماجستير تخصص تكنولوجيا التعليم ”تمشياً مع التوجهات العالمية في مجال تطور الفكر التربوي والتقني، وتجاوباً مع المستجدات التربوية وتطلعات المربين وأضيفت مقررات جديدة على مستوى البكالوريوس. وفي ظل تعدد المهامات التربوية والتكنولوجية، وتداخلها واندماجها، أصبح من الضروري اكتساب المعلم مهاراتها، كي يتكيف مع متطلبات العصر، ويساعد في عمليات تصميم البرامج التعليمية والمواد التعليمية التي تحتاجها مؤسسات المجتمع التعليمية والتدريبية، من أجل إنتاج تعلم باق الأثر يقود إلى الإبداع والابتكار، وتحقيق أهداف تكنولوجيا التعليم.

(<sup>٥</sup>colleges. Ksu.edu.sa// College Of Education/ Educational-Technology.

- ويتطلب الحصول على درجة الماجستير في تكنولوجيا التعليم ” إكمال الطالب المقررات الدراسية والمشروع البحثي بنجاح (42) وحدة دراسية مقسمه على النحو الآتي:
- المقررات العامة (18) وحدة دراسية.
  - المقررات التخصصية الإجبارية (15) وحدة دراسية.
  - المقررات التخصصية الاختيارية (6) وحدة دراسية.
  - المشروع البحثي (3) وحدات دراسية.
- 3- جامعة طيبة:

أنشأت الدراسات العليا بها مع نشأت الجامعة عام 1424 هـ، بينما بدأت أول برامج الدراسات العليا عام 1401 هـ في كلية التربية عندما كانت تابعةً لجامعة الملك عبد العزيز \_ فرع المدينة المنورة \_ باعتبارها ضرورة ملحة لنمو الأقسام العلمية ولعضو هيئة التدريس. وتضمنت برامج كلية التربية برنامجاً للدبلوم العالي، (32) برنامجاً للماجستير، (24) برنامجاً للدكتوراه من بينها (برنامجين) ماجستير و(برنامجين) دكتوراه في تخصص ” تقنيات التعليم“.

وقد طور قسم تقنيات التعليم ”مسميات مقرراته، كما استحدثت مقررات جديدة كمقررات (الوسائل وتقنيات التعليم، التعليم الإلكتروني، برمجيات المواد التعليمية، الحاسوب في التعليم). ويمنح القسم الدرجات العلمية الدبلوم العالي، الماجستير، الدكتوراه. ويحدد لكل طالب مرشد علمي لتوجيهه في دراسته ومساعدته في اختيار موضوع الرسالة وإعداد خطة البحث، بعد إنهاء متطلبات القبول واجتياز (50%) على الأقل من المقررات الدراسية بمعدل تراكمي لا يقل عن ”جدي جداً“ للتقدم بمشروع الرسالة.

#### 4- جامعة أم القرى:

لم يكن لها أي مبادرات باستحداث قسم متخصص في ”تكنولوجيا التعليم“ لمرحلة الماجستير رغم أنها تضم قسم عريق للتربية ومناهج التدريس، ويتوفر بها إمكانيات وبني تحتية مناسبة، بينما كانت هناك مبادرة بكلية التربية للبنات التابعة لوكالة كليات البنات باستحداث قسم تقنيات التعليم“ بقسم التربية وعلم النفس عام 1426 هـ، وبعد هيكلية الكليات وضمها بالجامعات تم توجيه طالبات الدراسة العليا لمرحلة الماجستير والمقبولات في قسم تكنولوجيا التعليم في ذلك إلى إكمال دراستهن بقسم مناهج وطرق تدريس.

حاولت دراسة (السيسي، 2010) تحديد إلى أي مدى يحقق تعليم الفتاة العالي احتياجات المجتمع السعودي من القوي البشرية؟ وما الحلول المقترحة والبديلة لتحقيق ذلك؟... واتبعت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت إلى عدد من النتائج، منها: وجود عدد من المؤشرات الدالة على المشكلة والتي من أهمها: عدم التوازن في القبول بين المجالات التخصصية الأدبية والعلمية، وانخفاض المواءمة بين مخرجات تعليم الفتاة العالي وبين متطلبات التنمية، وتفاقم مشكلة البطالة بين خريجات مؤسساته.

وقدمت الباحثة مجموعتين من التوصيات: يتعلق القسم الأول منها بالسياسات القائمة حالياً، واشتملت على تعديل السياسات المختلفة لزيادة المواءمة بين قيد الطالبات في التعليم العالي في المملكة وبين احتياجات التنمية، وذلك من خلال: تطوير معايير القبول، وتوسيع قاعدة التعليم العالي بزيادة عدد الجامعات، وزيادة الطاقة الاستيعابية بها، وتحسين توزيعها الجغرافي، وإعادة هيكلة بعض الكليات، وتشجيع التعليم الأهلي، والتوجه نحو التعليم دون البكالوريوس، وتكثيف برامج الابتعاث. أما القسم الثاني: السياسات البديلة لمعالجة المشكلة، فقد اشتملت على استحداث سياسات حديثة لمواءمة قيد الطالبات لاحتياجات المجتمع السعودي، وذلك من خلال تبني وتشجيع عدد من الأنماط التعليمية، وإيجاد وكالة تربط احتياجات سوق العمل بمخرجات التعليم الجامعي، وتحقيق التنوع في برامج الجامعات، وربط القيد بالتعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل، وتوفير معاهد تعليم عالية الجودة وإيجاد مجلس استشاري من أعضاء القطاع الخاص، ودعم الكليات التقنية.

بينما هدفت دراسة (خليفة، 2010) إلى تعرف الواقع الكمي والكيفي للتعليم العالي للفتاة السعودية وذلك باستخدام المنهج الوصفي الوثائقي بجمع البيانات الإحصائية من السجلات والوثائق الخاصة بأعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الحكومية للفترة من 1419/18 إلى 1430/29 بهدف وصف واقع التعليم العالي للفتاة السعودية، وطبقت أداة الدراسة "الاستبيان" على طالبات جامعة الملك سعود كنموذج لمعرفة الواقع الكيفي للتعليم الجامعي للفتاة والتخصصات المتاحة ومدى تحقق طموحات الطالبات وموائمتها لسوق العمل وخطط التنمية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كمية ونوعية، منها: نمو قيد الفتيات بالتعليم العالي (دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا)، تتأثر الفتيات بالمجال التنموي أكثر من غيره من المجالات وراء دوافع التحاقهن بتخصصاتهن الحالية وسوق العمل وزيادة دخلهن المادي. فالشهادة الجامعية تمكن حائزها من الجمع بين تحسين وضعه الاقتصادي والحراك الاجتماعي.

وحاولت دراسة (غنام، 2010) استقراء واقع التعليم العالي للفتاة السعودية، فبالرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بمستوي الكم والكيف، إلا أن هذا النوع من التعليم مازال دون الطموح المطلوب، حيث أن هناك تحديات عديدة تواجه التعليم العالي للفتاة السعودية، ومواجهة هذه التحديات تتطلب استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية حتى عام 1455 هـ، وهذا الاستشراف يستدعي رسم رؤية مستقبلية للتعليم العالي للبنات بالمملكة تتأسس على توقعات الطلب الاجتماعي على هذا التعليم والتخطيط له بحيث يرتبط بسوق العمل وحاجته إلى كوادر وطنية مؤهلة.

وحاولت الدراسة الحالية استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية، وذلك باستخدام منهج يعتمد على المدخل الاستكشافي والاستهدافي Exploratory الذي يصور المستقبل من منظور ما يحتمل أن يكون، والاستهدافي Normative الذي يصور المستقبل من المنظور المرغوب في حدوثه، وحاولت الدراسة استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية من خلال المحاور الآتية:

- بعض مؤشرات التنمية بشكل عام،
- الوضع الراهن لواقع التعليم العالي للفتاة السعودية.
- التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه التعليم العالي للفتاة بالمملكة.
- نواحي القوة والفرص المتاحة بالتعليم العالي للفتاة بالمملكة.
- تصور مستقبلي للنهوض بالتعليم العالي للفتاة السعودية.
- سيناريو الطلب على التعليم العالي للفتاة السعودية حتى عام 1455 هـ.
- تبني سياسات عامة تتبع من قرارات عليا تطبق على الجامعات الناشئة بإعطاء الدراسات العليا مزيداً من العناية والتركيز،

وهدف دراسة (الزين، 2006) إلى بناء برنامج للدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" بكليات التربية للبنات على ضوء التوجهات الحديثة، وكانت أهم نتائجها: استخدام الباحثة أربع حلقات من محاورات دلفي، التي شارك فيها عدد من خبراء تكنولوجيا التعليم من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، للتوصل إلى:

- الأهداف العامة والمتطلبات الأولية لبرنامج الدراسات العليا تخصص تكنولوجيا التعليم بكليات التربية للبنات بالمملكة السعودية.
- تحديد المقررات الدراسية التخصصية لبرنامج الدراسات العليا تخصص تكنولوجيا التعليم بكليات التربية للبنات وأهداف كل مقرر.
- توزيع المقررات الدراسية التخصصية علي الفصلين الدراسيين للسنتين التمهيديتين للماجستير والدكتوراه مع باقي المقررات العامة المقترحة.
- توصيف مفردات المقررات الدراسية التخصصية والمراجع الإثرائية لبرنامج الدراسات العليا تخصص تكنولوجيا التعليم.
- تصميم وبناء برنامج الدراسات العليا تخصص تكنولوجيا التعليم.
- بينما حاولت دراسة (المحسن، 1427) تسليط الضوء على خطط التنمية الخمسية في المملكة، وارتباطها بالتعليم العالي، والخطة الخمسية الثامنة، وارتباطها بالدراسات العليا في المملكة، لوضع خطة وإستراتيجية واضحة للدراسات العليا في الجامعات الناشئة وفق متطلبات خطط التنمية. وتمثل ذلك في تصور ثلاث سيناريوهات متوقعة لمستقبل الدراسات العليا في الجامعات كما يلي:
- **السيناريو الأول:** استمرار الوضع دون اهتمام ببرامج الدراسات العليا، والتركيز على قبول واستيعاب أكبر قدر ممكن من طلاب الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، مع إعطاء أولوية كبيرة لاستكمال البني التحتية للجامعات.
- **السيناريو الثاني:** تقدم في الدراسات العليا نابع من اجتهادات ومبادرات فردية من بعض الأقسام والكليات تعتمد بدرجة كبيرة على تواجد بعض القيادات النشطة.
- **السيناريو الثالث:** سياسات عامة تنبع من قرارات عليا تطبق على الجامعات الناشئة بإعطاء الدراسات العليا مزيداً من العناية والتركيز.
- ورصدت دراسة (أندراوس، 2000) واقع حركة التعليم القائمة على الكفايات، وتطوير الكفايات لأداء مهام العاملين في مجالات التقنيات التعليمية في مديريات التربية والتعليم في الأردن، وتقدير درجات

امتلاكهم لهذه الكفايات في ظل مجموعة من المتغيرات والإجراءات المختلفة، ومحاولة التعرف علي الاتجاهات الحديثة في مجال الكفايات التعليمية، والإفادة منها بما يخدم ويشري الأنماط التعليمية السائدة في الأردن.

#### وكان من نتائجها:

– حصل مجال تشغيل الأجهزة التعليمية علي نسبة (88%) ممثلاً أعلى درجات امتلاك العاملين للكفايات التعليمية، بينما حصل مجال البحوث التربوية المتعلقة بالتقنيات التعليمية علي نسبة (72,55%) ممثلاً أدناها بالنسبة لدرجة الامتلاك.

– أكثر الفئات الوظيفية امتلاكاً للكفايات التعليمية علي ضوء متغيرات ( الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة العملية) علي التوالي: المصمم التعليمي، في إنتاج وسائل، في تصوير، مدير مركز مصادر للتعليم، في تشغيل الأجهزة، في حاسب، مسئول قاعة العرض.

– مثلت فئتي ( في الأجهزة والوسائل التعليمية، في الرسم والتخطيط) أقل الفئات امتلاكاً للكفايات التعليمية .

– أكثر المؤهلات العلمية امتلاكاً للكفايات التعليمية حملة درجة للماجستير، بينما جاء حملة دبلوم الكليات الجامعية في المرتبة الأخيرة في جانب الامتلاك.

وهدف دراسة (الجزار، 2000) إلى تخطيط برنامج الدراسة في الدبلوم المهنية في التربية تخصص " تكنولوجيا التعليم " يتضمن ست مقررات دراسية ( 18 ساعة نظرية، 8 ساعات عملية)، حيث تعد الدبلوم المهنية بكلية البنات منظومة تعمل في سياق الدراسات العليا لها أهدافها ومدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، وجاءت نتائج الدراسة على النحو الآتي:

– الدبلوم المهنية في التربية تخصص " تكنولوجيا التعليم " تتسق مع الدبلوم الخاصة في التربية تخصص " تكنولوجيا التعليم " ومع الماجستير والدكتوراه في تكنولوجيا التعليم، وبذلك تعد قاعدة التخصص.

– يتسق برنامج مقررات الدبلوم المهنية مع الجهات الضرورية للتخصص في تكنولوجيا التعليم التي يقوم عليها.

– يتسق برنامج مقررات الدبلوم المهنية مع التوجيهات الخاصة بالتوازن بين النظرية والتطبيق حيث تهدف المقررات إلى تنمية كفايات الطلاب النظرية والعملية اللازمة لإعداد المتخصص في تكنولوجيا التعليم.

- التسهيلات التعليمية والمعامل والمواد التعليمية والأجهزة والخدمات المعاونة (الإدارية والمالية)، يراها الباحث كافية، ولكن ما يتم حالياً من دعم لهذه الجوانب سيزيد من إيجابيات الدبلوم المهنية على المدى القريب والبعيد، وتحتاج الدبلوم إلى زيادة هذه الإمكانيات لتظل تتمشى مع التطورات في مستحدثات المجال الحالية والمستقبلية.

- عمليات التدريس واستراتيجياتها وعمليات وآليات التقويم في الجوانب النظرية والعملية لمقررات الدبلوم المهنية لا تحتاج إلى تعديلات.

- اجتمعت آراء الخريجين حول دور الدبلوم المهنية في إكسابهم للكفايات المعرفية والمهارية لعدد (26) مجاًلاً من مجالات تكنولوجيا التعليم.

- ما اكتسبه الخريجون من تحصيل وكفايات واتجاهات من دراساتهم في الدبلوم المهنية لم يكشف عن فجوات جوهرية بينه وبين ما تهدف إليه، وهذا يؤكد آراء الخريجين الإيجابية في العمليات (process)، وفي مقياس الاتجاه، ومن ذلك لا يوجد مؤشر لنواحي قصور تستدعي عمل تعديلات.

من خلال العرض السابق للأدبيات التربوية والدراسات والبحوث السابقة واستجابة لمتطلبات النمو والتطور الذي يقتضيه خطط التنمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، كان لابد من استحداث برنامج للدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" في جامعة أم القرى لإثراء المجتمع من النواحي العلمية والتقنية وبناء استراتيجيات الموارد البشرية المتكاملة، واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض خطط التنمية.

## منهجية الدراسة وإجراءاتها:

### منهج الدراسة:

تنتمي الدراسة الحالية إلى فئة البحوث الوصفية، حيث استخدم هذا المنهج في وصف ما تم تقديمه في الإطار النظري، كما تم تصميم برنامج بمكوناته وعلاقاته وعملياته التي تسعى إلى تحقيق أهدافه وذلك بعد الاطلاع على بعض البرامج المعنية بمرحلة الماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم" في بعض جامعات المملكة والجامعات العربية والأجنبية (ملحق 2). كما تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات غير المقننة التي أجريت للوقوف على وجهات نظر طالبات الدراسات العليا الراغبات في الالتحاق بتخصص "تكنولوجيا التعليم"، ومعرفة مدى الحاجة لهذه الفئة في المجال التعليمي.

## عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في خريجات كلية التربية للبنات (20 طالبة)، وأعضاء هيئة التدريس والمتخصصين والخبراء في "تكنولوجيا التعليم" وبلغ عددهم (15 عضوا من هيئة التدريسية) ممن يعملون ببعض جامعات المملكة العربية السعودية والمصرية (ملحق 3).

## أداتا الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة فيما يلي:

1- استبانته آراء طالبات الدراسات العليا الراغبات في الالتحاق ببرنامج متخصص في "تكنولوجيا التعليم" بهدف دراسة الواقع وتحليل الاحتياجات من خلال تجميع المعلومات لتحليل الوضع الراهن والوضع المأمول، ثم تقدير الاحتياج لمعرفة مدي الحاجة للبرنامج. واشتملت الاستبانة علي عدد من الأسئلة والاستفسارات بهدف الوصول إلى حاجة المجتمع الجامعي إلى هذا البرنامج (الملحق 1).

2- استبانته آراء المحكمين في "تكنولوجيا التعليم" وطالبات الدراسات العليا الراغبات في الالتحاق ببرنامج متخصص "تكنولوجيا التعليم" علي البرنامج، صممت فقراتها وفقا لمقاييس ليكرت Likert الثلاثي التقدير، وتقسيم درجة الرأي إلى ثلاثة مستويات (مناسبة جدا، مناسبة، غير مناسبة) استنادا إلى بدائل الإجابة، حيث تم إعطاء وزن لبدائل (مناسبة جدا) ثلاث درجات والتي تمثل أعلى درجة، ودرجتان لإجابة (مناسبة)، ودرجة واحدة لإجابة (غير مناسبة) وتعد أقل درجة. وتم إعداد خطاب افتتاحي للمحكمين وآخر لطالبات يوضح موضوع الدراسة والمطلوب منهن تجاهه، وتدوين ما يرونه من ملاحظات (ملحق 4).

## خطوات الدراسة:

تمثلت خطوات الدراسة فيما يلي:

- 1- إعداد استبانته آراء لطلبات الدراسات العليا الراغبات في الالتحاق ببرنامج متخصص في "تكنولوجيا التعليم" (ملحق 1).
- 2- الاطلاع علي بعض الأدبيات التربوية والمواقع التي طرحتها بعض الجامعات العربية والأجنبية والمرتبطة ببرنامج متخصص في "تكنولوجيا التعليم" (ملحق 2).



- 3- تصميم وبناء برنامج لمرحلة الماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم" على ضوء التوجهات العالمية المعاصرة والتكنولوجية الراهنة.
- 4- إعداد استبانة آراء المحكمين في تكنولوجيا التعليم، وطالبات الدراسات العليا حول برنامج الماجستير في "تكنولوجيا التعليم" (ملحق 4) وإجراء التعديلات المقترحة (ملحق 5) للوصول إلى الصورة النهائية للبرنامج (ملحق 6).
- 5- قيام الباحثان بإجراء المعالجة الإحصائية باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS).
- 6- تقديم التوصيات والبحوث المقترحة.

## تصميم وبناء برنامج مرحلة الماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم":

### أولا - فلسفة البرنامج:

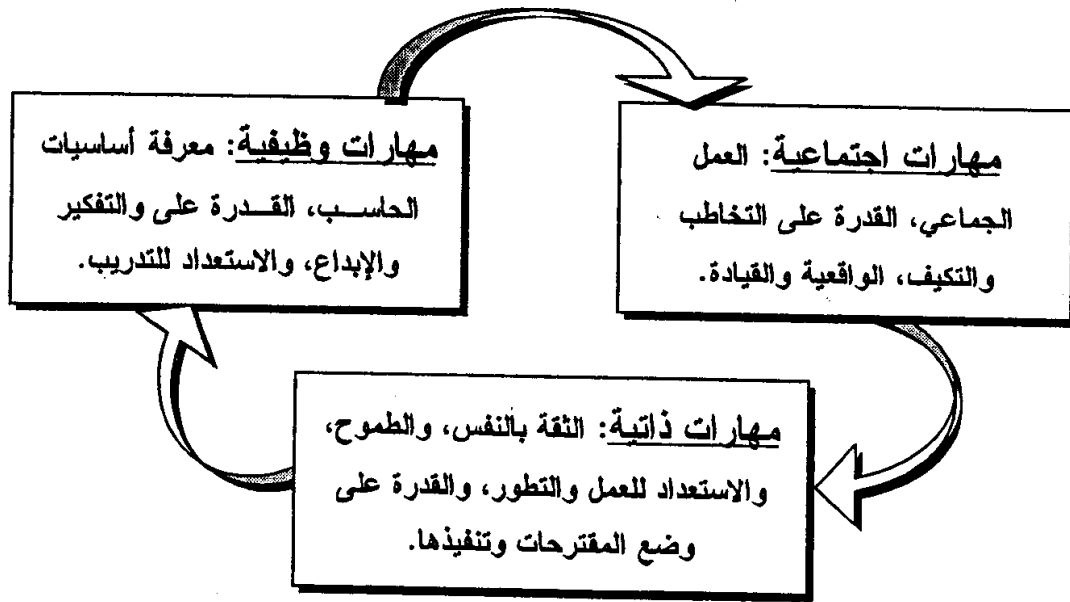
إن إعداد كوادر متخصصة في تكنولوجيا التعليم لأداء مهامها الوظيفية في كليات التربية بالجامعات، تستهدف في جوهرها تحسين نوعية التعليم ورفع مستواه، مما ينعكس على ناتج العملية التعليمية. فلم يعد هدف التربية تحصيل المعرفة، بل القدرة على الوصول إلى مصادرها وتوظيفها لحل المشاكل لإكساب هذه الكوادر أقصى درجات المرونة وسرعة التفكير والقدرة على التكيف "الاجتماعي والفكري".

### ثانيا - أسس بناء البرنامج:

هناك مجموعة من الأسس التي أخذت في الاعتبار بحيث تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج، وهذه الأسس تتمثل في:

1- **طبيعة علم تكنولوجيا التعليم:** يتصف بالتطور السريع، ويهتم باستخدام وتوظيف تكنولوجيات وسائط الاتصال والمستحدثات التكنولوجية في التعليم، والتي غيرت الكثير من ملامح العملية التعليمية وأشكالها بغرض تحسين الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة من المواقف التعليمية، حيث أن استخدام تكنولوجيا التعليم يضمن للنظام التعليمي تحقيق مبدأ فاعلية وكفاءة المتعلم، ولذلك يركز على تكنولوجيا التعليم على ضرورة إكساب وتمكين المتعلمين مع التكنولوجيا من مهارات استخدامها لتحقيق مفهوم المعاصرة في التعليم والوظيفة في الاستخدام.

2- المجتمع واهتماماته حاجات سوق العمل: يحتاج المجتمع إلى مواطن قادر على إحداث التطور، بما يمتلكه من خبرات ومهارات تمكنه من أن يكون قوي فاعل في ظل التطورات المتلاحقة، وكذلك التوجه مع مخرجات التعليم العالي لتشمل احتياجات القطاع الخاص، وعلاقة التخصصات الجامعية باحتياجات المجتمع، ومدى توافق المخرجات مع سوق العمل. لذلك هدف البرنامج إلى إعداد فئة تتفاعل مع القوى البشرية العاملة بالجامعة لإحداث التطور الحقيقي في عملية التعليم والتعلم والتدريب قادرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل بمتطلباتها النوعية والكمية، في محاولة لرأب الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. والشكل الآتي يوضح المهارات المطلوبة لسوق العمل.



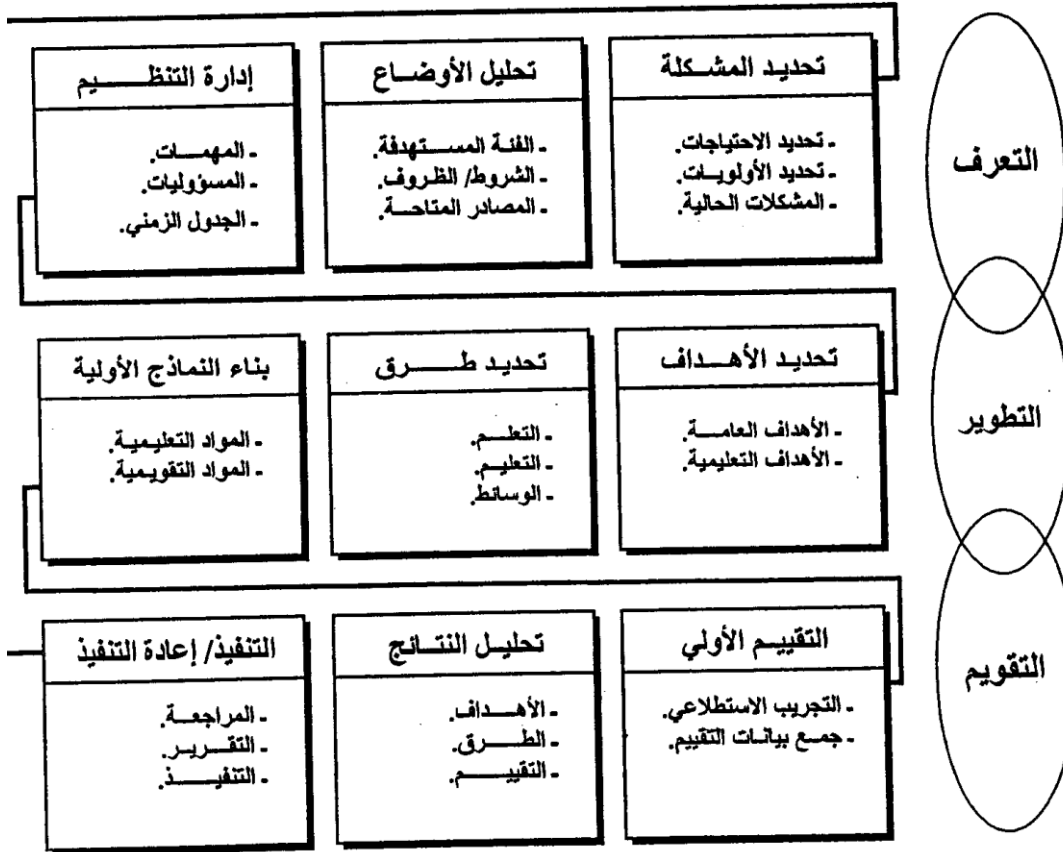
شكل (1): المهارات المطلوبة لسوق العمل

3- العولمة وآثارها على النظام التعليمي: تشكل العولمة تحديات على التربية والتعليم عبر الغزو الثقافي الناتج عن القنوات الفضائية، وشبكات المعلومات العالمية، مما له خطره على ثقافة المجتمع، ومعتقداته، وأهدافه، وقيمه.

4- طبيعة المهتم بالبحث العلمي: حيث أن هذا البرنامج موجه لفئات الدراسات العليا، والتي تمثل المحور الرئيسي للمجال الجامعي. لذا تضمن البرنامج تحديد المهارات المعرفية والمهنية والتقنية اللازمة لها.

## ثالثا - تصميم البرنامج:

تم تصميم برنامج الدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" وفقا لنموذج معهد التطوير التعليمي (IDI: Instructional Development Institute) (Byun, 2005)، وذلك لتمتع هذا النموذج بالشمولية، ووضوح خطواته وسبل تطبيقها، ومناسبته للمحتوى التعليمي المراد تنظيمه في البرنامج، وإمكانية إجراء التعديلات على مراحل حسبما يتطلبه البرنامج المقترح تصميمه، وأخيرا قيامه على أساس التحريب والاختبار الموسع من فريق متخصص في مجال التطوير التعليمي. وسيتم تناول مرحلتى التعرف والتطوير كمدخلات للبرنامج دون التطرق لمرحلة التقويم حيث أن أهداف الدراسة الحالية تركز على تصميم البرنامج. والشكل (2) يوضح النموذج المتبع في تصميم برنامج الدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم".



شكل (2): نموذج معهد التطوير التعليمي (Byun,2005)

## المرحلة الأولى – مرحلة التعرف Define Stage:

### (1) الخطوة الأولى – تحديد المشكلة Identify Problem:

تعد مرحلة تحديد المشكلة أولى مراحل التصميم التعليمي في نموذج معهد التطوير التعليمي، وتشمل أهمية خاصة في مدخل النظم وتتضمن تقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات والمشكلات من خلال: - تحليل الوضع الراهن. - تحديد الوضع المثالي. - مقارنة الوضع الراهن بالمثالي (الاحتياج). - اقتراح حلول عملية.

وتم إجراء الخطوات السابقة تفصيلاً من خلال الوقوف على الوضع الفعلي لبرامج الدراسات العليا بجامعة أم القرى، وإجراء الدراسة الاستكشافية (ملحق 1) لطالبات الماجستير واللاقي يرغبن الالتحاق ببرامج ماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم"، ولم تتح لهن الفرصة مبدين الأسباب، وعليه تم تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها، ووضع الحلول المقترحة بالتوصية بتصميم البرنامج.

### (2) الخطوة الثانية – تحليل الأوضاع Analyze Setting:

تضمنت تحديد الفئة المستهدفة لتحديد خصائص المتعلمين التي ستشملها مدخلات البرنامج وتسجيل مقترحاتهم للتعامل مع المشكلة بشفافية، وعليه تم تحديد طالبات الدراسات العليا لمرحلة الماجستير باعتبارهن محور هذا النظام، وهدف العملية التربوية بكاملها وهدف التخطيط ومحوره، فلا بد من معرفة احتياجاتهن المعرفية والمهارية، وقدراتهن واهتماماتهن ودوافعهن، وما المشكلات التي تواجههن في التعلم، وبعد هذا يمكن تحديد العناصر الأخرى المرتبطة بالنموذج.

كما تم تحديد الوضع المناسب لخصائص الفئة المستهدفة والمصادر المتاحة بناء على اللوائح التنظيمية لاستحداث البرامج الدراسية باللائحة الموحدة للدراسات العليا، التي تنص على أن القسم الراغب في استحداث برنامج دراسات عليا يجب أن يراعي ما يلي:

- أن يتوفر لدى القسم ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء هيئة التدريس لا تقل درجتهم العلمية عن أستاذ مشارك
- أن يتوفر لدى القسم ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء هيئة التدريس لا تقل درجتهم العلمية عن أستاذ مشارك لبرامج الماجستير وخمسة أعضاء هيئة تدريس لا تقل درجتهم العلمية عن أستاذ لبرامج الدكتوراه.

• أن يكون قد مضى على إنشاء القسم (خمس سنوات) أو أكثر إذا كان البرنامج لمرحلة الماجستير، وستتان على بدء برنامج الماجستير إذا كان البرنامج لمرحلة الدكتوراه ومجلس الدراسات العليا حق الاستثناء من ذلك.

• ألا يقل عدد المتوقع قبولهم من الطلاب والطالبات في البرنامج عن (5) في مرحلة الماجستير، و(3) في مرحلة الدكتوراه.

وبالرجوع إلى قوائم الأساتذة المتخصصين في تكنولوجيا التعليم وجد أن الجامعة تتوفر بها كادر تدريسي متميز على درجة أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد.

### (3) الخطوة الثالثة – إدارة التنظيم Organize Management:

تضمنت هذه الخطوة وضع المهام لفريق العمل، ويقتضي ذلك تحديد مسؤوليات في التعليم، من: طالبات، وأعضاء هيئة التدريس، وإداريين،... مع الأخذ بعين الاعتبار أن دور عضو هيئة التدريس لا يقتصر على نقل المعلومات، ولكن أدواره تتعدد وتتداخل بين الدور المعرفي والتقويمي والضبطي والإداري، فهو خبيراً أكاديمياً، منسقا للخبرات التعليمية التعلمية، وقائدا للمناقشة، ومدربا للطالبات، ميسرا للعملية التعليمية. كما أنه عضو في فريق تعليمي يتعاون مع المعلمين الآخرين، بمناقشة الأهداف التعليمية لمادة ما أو طرق التدريس أو غير ذلك، والطالبات هن محور العملية التعليمية.

بينما شملت المسؤوليات تحديد أساليب وطرق الاتصال ووضع الضوابط والإجراءات التنظيمية، والذي تمثل في الحصول على مساعدة بعض الأساتذة الخبراء في مجال تخصص "تكنولوجيا التعليم" لتحكيم البرنامج المتضمن المقررات المقترحة وأساليب التدريس والتقويم. كما تضمنت هذه الخطوة وضع جدول زمني لتحديد خطة المشروع وأساليب التحكم وتحديد نوعية مخطط التصميم والتنفيذ، حيث تم توزيع المقررات على الفصول الدراسية بصورة متوازنة بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية، والساعات المعتمدة لكل مقرر، ومجموعة ساعات كل فصل دراسي.

**المرحلة الثانية – مرحلة التطوير** Develop Stage:**(1) الخطوة الأولى – تحديد الأهداف** Identify Objectives:

انبثقت الأهداف العامة والتعليمية للبرنامج من أهداف الدراسات العليا الواردة في سياسة التعليم في المملكة من جهة، ومع توجهها بالتفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في إبراز الاتجاهات والنماذج المعاصرة والتطورات والتغيرات العالمية التي تؤثر إيجاباً وسلباً على تلك السياسات والنظم التعليمية والتربوية، واتجاه الجودة الشاملة، واتجاه التعليم الإلكتروني، والعولمة وما تشكله من تحديات على النظام التعليمي، والإيفاء بمتطلبات سوق العمل من خلال الاستفادة من التخصصات في مجال تكنولوجيا التعليم ليتمكن من أداء المهام المناطة بهن على أكمل وجه ويعتمد تحديد الأهداف على عدد معين من المصادر، أهمها:

■ المجتمع الذي تعيش فيه الطالبات، يتطلب نوعيات محددة من المعلومات والمهارات والاتجاهات والقيم والسلوك.

■ الطالبات أنفسهن، فاحتياجات الطالبات من العوامل المهمة التي تؤثر في تحديد الأهداف.

■ الموضوع والمحتوى، ماذا يستفيد المتعلم من هذا الموضوع؟، وماذا سيعرف عنه؟، لا شك في أن هذه الأسئلة توضح كيف يمكن إعداد الموضوع ومحتواه من المصادر التي يعتمد عليها عند تحديد الأهداف.

■ عضو هيئة التدريس، إذ لكل عضو اهتماماته، واتجاهاته، ودرجته العلمية، وما يراه مهمًا في إكساب الطالبات خبرات ذات صلة بتخصصهن.

وفي البرنامج الحالي تم صياغة الأهداف التدريسية الخاصة بكل مقرر بناءً على مفردات محتواه (ملحق 6)، وما يتضمنه من أهداف التعليم والتدريب، بما يعبر عن طموحات الطالبات وآمالهن واتجاهاتهن، وحتى تصبح الأهداف العامة عملية وقابلة للقياس تم ترجمتها إلى أهداف تعليمية وفق مجالاتها المعرفية والانفعالية والمهارية.

**(2) الخطوة الثانية- تحديد الطرق Specify Methods:**

تُعني هذه الخطوة باختيار وتحديد أساليب التعليم والتعلم ومصادره، التي من شأنها تحقيق أهداف الخبرات التعليمية سواء فردية أو مجموعة صغيرة أو مجموعة كبيرة. ويعتمد اختيار شكل المجموعة وحجمها على الهدف المرجو تحقيقه خلال عمليات التعلم.

وعلى ضوء البرنامج الحالي تم تحديد طرق واستراتيجيات التدريس المقترحة والتي تناسب طبيعة كل مقرر، فعلى سبيل المثال تحتاج بعض المقررات إلى استخدام المناقشة المنظمة التفاعلية، والتعلم التعاوني، والتعلم النشط، والعصف الذهني، وتتطلب المقررات ذات الطابع التطبيقي إلى البيان العملي، والنمذجة والمحاكاة الافتراضية، والتعلم عن بعد لتأكيد التدريب على المهارات العملية، كما تم تحديد أساليب اختيارية كبدايل للتنفيذ. وتمثلت التسهيلات المادية في مصادر التعلم، والمختبرات، والمكتبات، والقاعات الصفية، وقاعات المحاضرات، والنشاطات وكل ما يتعلق بالبيئة التعليمية المادية، إذ إن هذه التسهيلات المادية لها أثر في أداء الطالبات وأعضاء هيئة التدريس على حد سواء، وفيها تنفذ النشاطات التعليمية المنهجية واللامنهجية المرافقة لكل مقرر.

**(3) الخطوة الثالثة- بناء النماذج الأولية Construct Prototypes:**

تتم هذه الخطوة ببناء أو اختيار مواد التعليم والتقييم التي تشمل إعداد وصف شامل لمواصفات التصميم التعليمي، وتحديد وصف التقييم التعليمي وتصميمه، وبناء مواد التعليم، وتحديد الأساليب الشخصية المستخدمة خلال تجريب النماذج التعليمية. حيث تُشكل مواد التقييم خطوة رئيسة في عملية التحسين والتطوير. وفي البرنامج الحالي تم تحديد أساليب تقويم المقررات من خلال الاختبارات الشفهية، والاختبارات التطبيقية/ العملية، والاختبارات التحريرية، وإعداد البحوث والمقالات، وإعداد تقارير بحثية عبر شبكة الإنترنت.

**نتائج الدراسة:**

السؤال الأول: "ما التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة في مجال التعليم العالي؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم الإطلاع على عديد من الأدبيات التربوية التي تناولت التحديات العلمية والتكنولوجية في مجال التعليم العالي، والتي تم عرضها في الإطار النظري، وتمثلت هذه التحديات في

التحدي المعلوماتي لتطوير البنية التحتية والمقررات والطرق والأساليب من أجل الإعداد الفاعل، والتحدي التكنولوجي الذي يتطلب اكتساب المهارات والعمليات التكنولوجية الأساسية والتدريب عليها، وتغيير الأدوار نتيجة للمتغيرات العلمية والتقنية والاجتماعية، وما يتطلبه ذلك من تزويد المتعلم بالخبرات الحياتية للمنافسة في سوق العمل، وعولمة التعليم للاتجاه نحو مجتمع اقتصاديات المعرفة.

السؤال الثاني: "ما نموذج التصميم التعليمي المناسب لبناء برنامج الدراسات العليا؟".

بعد الاطلاع وتحليل مجموعة من النماذج الخاصة بتصميم البرامج، تم تصميم برنامج للدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" وفق نموذج التصميم التعليمي لمعهد التطوير التعليمي (Byun,2005)، والذي تم تناوله في الإطار النظري للدراسة.

السؤال الثالث: "ما مكونات برنامج الدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" على ضوء التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة؟".

شكلت التحديات العلمية والتكنولوجية الراهنة في مجال التعليم العالي ركيزة أساسية لبناء وتصميم البرنامج المقترح، بالإضافة إلى البرامج واللوائح المعنية بمرحلة الماجستير والتي اطلعت عليها الباحثان وتم الإشارة إليها. ومعالجة نتائج استجابات الدراسات بمرحلة الماجستير وإخضاعها إلى التحليل بهدف الحصول على الأساليب التي أدت إلى عدم المبادرة باستحداث برنامج متخصص في "تكنولوجيا التعليم" لمرحلة الماجستير، ونتائج تحديد المهارات المعرفية والمهنية والتقنية اللازمة للمتخصص في "تكنولوجيا التعليم"، ومن ثم أمكن التوصل إلى البرنامج. وجاءت نتائج تطبيق لاستبانته كما يوضحها جدولي (2،1)

### جدول (1)

النسب المئوية لآراء المحكمين (ن=15)، والطالبات (ن=20) على المعلومات العامة الخاصة

ببرنامج الماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم"

م	العنصر	مناسب جدا		مناسب		غير مناسب	
		خبراء	طالبات	خبراء	طالبات	خبراء	طالبات
1	الفئة المستهدفة من البرنامج	87%	100%	13%	-	-	-
2	مببرات إحداث البرنامج	100%	100%	-	-	-	-



م	العنصر	مناسب جدا		مناسب		غير مناسب	
		طالبات	خبراء	طالبات	خبراء	طالبات	خبراء
3	أهداف البرنامج المقترح	%100	%100	-	-	-	-
4	المتطلبات الأولية للمتقدمات	%100	%100	-	-	-	-
5	رؤية البرنامج	%93	%100	%7	-	-	-
6	رسالة البرنامج	%100	%100	-	-	-	-
7	خطة الدراسة	%100	%100	-	-	-	-
8	توزيع المقررات	%100	%95	%5	-	-	-

باستقراء النتائج في جدول (1) يتضح أن النسب المئوية لتكرارات آراء عينة الدراسة في مناسبة المعلومات العامة لبرنامج الماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم" امتدت ما بين (87% - 100%) بالنسبة للخبراء، و (95% - 100%) للطالبات. كما أوضحت النتائج أن هذه المعلومات مناسبة وكافية للتعريف بالبرنامج، وأن المقررات الدراسية من ناحية الخطة الزمنية وتوزيع الدرجات والساعات العملية والنظرية مناسبة، وهذا ما أكدته النسب المئوية المرتفعة والتي امتدت ما بين (95% - 100%).

### جدول (2)

النسب المئوية لآراء المحكمين (ن=15)، والطالبات (ن=20) على محتوى المقررات الخاصة ببرنامج الماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم"

م	رقم المقرر	مناسب جدا		مناسب		غير مناسب	
		طالبات	خبراء	طالبات	خبراء	طالبات	خبراء
1	111	%87	%100	%13	-	-	-
2	112	%100	%100	-	-	-	-
3	113	%73	%100	%27	-	-	-
4	114	%73	%100	%27	-	-	-
5	115	%93	%85	%7	%15	-	-
6	121	%60	%100	%33	-	%7	-

م	رقم المقرر	مناسب جدا		مناسب		غير مناسب	
		خبراء	طالبات	خبراء	طالبات	خبراء	طالبات
7	122	%87	%100	%13	-	-	-
8	123	%60	%90	%13	%10	%27	-
9	124	%60	%75	%7	%25	%33	-
10	211	%93	%100	%7	-	-	-
11	212	%100	%100	-	-	-	-
12	213	%87	%85	%13	%10	-	%5
13	214	%93	%85	%7	%15	-	-
14	215	%100	%100	-	-	-	-
15	216	%100	%100	-	-	-	-
16	221	%100	%100	-	-	-	-
17	222	%87	%100	%13	-	-	-
18	223	%100	%90	-	%10	-	-
19	224	%54	%70	%33	%5	%13	%25
20	225	%93	%100	%7	-	-	-
21	226	%60	%80	%33	%20	%7	-
22	227	%67	%75	%33	%15	-	%10
23	228	%93	%90	%7	%10	-	-

باستقراء النتائج في جدول (2) يتضح أن السبب المئوية لتكرارات آراء عينة الدراسة في مناسبة محتوى مقررات برنامج الماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم" يسهم في التعريف بتكنولوجيا التعليم ومستحدثاتها وطرق توظيفها التوظيف الأمثل في عمليتي التعليم والتعلم لدمج التكنولوجيا في التعليم. حيث امتدت آراء العينة ما بين (54% - 100%) بالنسبة للخبراء، و (70% - 100%) للطالبات. وتوضح

هذه النسب ارتباط توصيف المقررات وعناصر محتوياتها بما تهدف إليه، وبما يلاءم التطورات الحادثة في المجال والاحتياجات الفعلية للطلّبات.

كما وردت ملاحظات تتعلق بدمج بعض أهداف المقررات لتقارب محتواها، وتعديل مسميات بعض المقررات، وإضافة نقاط في عناصر محتوى بعض المقررات، وإضافة ثلاثة مقررات للبرنامج (ملحق 5)، وبعد الانتهاء من إجراء التعديلات وفق ما أجمع عليه المحكمين والطلّبات، أصبح برنامج مرحلة الماجستير تخصص "تكنولوجيا التعليم" في صورته النهائية (ملحق 6) تشتمل على ما يلي:

- المعلومات العامة: تضمنت اسم البرنامج، والدرجة الممنوحة، والقسم المسئول عن تقديمه.
- الفئة المستهدفة من البرنامج: خريجي كليات التربية.
- مبررات إحداث البرنامج.
- الرؤية والرسالة والقيم والأهداف الإستراتيجية للبرنامج.
- المتطلبات الأولية للمتقدمات.
- الخطة الدراسية للبرنامج: حيث يتطلب الحصول على درجة الماجستير في "تكنولوجيا التعليم" إكمال الطالبة (20) وحدة دراسية مقسمة على النحو الآتي: متطلبات التخصص (18) وحدة دراسية، ومتطلبات اختيارية وحدتان دراستان. وتم توزيع المقررات الدراسية على أربعة فصول دراسية تعمل بنظام الساعات المعتمدة. وجدول (3) يوضح عدد المقررات والساعات الدراسية بكل فصل دراسي.

### جدول (3):

عدد المقررات والساعات الدراسية بكل فصل دراسي.

الفصل الدراسي	عدد المقررات	عدد الساعات		
		النظرية	العملية	المعتمدة
الأول	5	10	8	14
الثاني	4	8	6	11
الثالث	6	8	12	14
الرابع	5	8	8	12

عدد الساعات			عدد المقررات	الفصل الدراسي
المعمدة	العملية	النظرية		
51	34	34	20	الإجمالي

وتم عرض وتقديم كل مقرر بحيث تضمن الرقم والرمز الكودي للمقرر، واسمه، ووصف مختصر له، وأهدافه العامة، وعناصر محتواه. كما تم عرض لأساليب التعليم والتعلم المستخدمة في تقديم المهارات المعرفية والذهنية والمهنية والحياتية، وأساليب تقييم الطالبات.

### توصيات الدراسة:

- من خلال الاستعراض السابق لواقع برامج الدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم"، تظهر الحاجة إلى التوصيات الآتية:
- ضرورة الاهتمام بالتطبيق الفعلي للبرنامج المقترح للدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم"، والتركيز الفعلي على الممارسات العملية للطالبات.
  - إعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسسات التعليم العالي القائمة، بما يؤدي إلى تفادي التكرار النمطي في نسق التعليم ككل، والتحول نحو نمط مرن يواكب احتياجاته التنموية وسوق العمل بالتعاون مع مؤسسات الدولة وقطاع الأعطال والمجتمع المدني.
  - وضع إستراتيجية شاملة للتعليم تجمع استراتيجياته الجزأة والمرحلية وتستوعب كل المتغيرات والتطورات للنهوض بالعملية التعليمية.
  - تطوير نظم وبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي، وذلك بتوسيع وتعزيز برامج الدراسات العليا ذات الطابع التقني والتطبيقي لبناء مجتمع المعرفة المنشود.
  - استحداث برامج للدراسات العليا في عديد من التخصصات مما يسهم بشكل فاعل في زيادة الإنتاج العلمي.
  - الإسهام في تحسين مستوي برامج المرحلة الجامعية لتتفاعل مع برامج الدراسات العليا.
  - توطین العلم بإقامة نسق عربي موحد لبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي ينمي الابتكار ويسرع في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

## البحوث المقترحة:

على ضوء نتائج الدراسة الحالية يمكن اقتراح البحوث الآتية:

- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية لوضع نسق موحد لبرنامج الدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" على مستوى المملكة.
- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية لوضع نسق موحد لبرنامج الدراسات العليا تخصص "تكنولوجيا التعليم" على مستوى الوطن العربي.
- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية على تخصصات أخرى.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- الهجري، إبراهيم عبد الله. (2009). "التعليم في الوطن العربي أمام التحديات التكنولوجية"، فعاليات الملتقى الطلابي الإبداعي الثاني عشر، جامعة أسيوط - جمهورية مصر العربية في الفترة من 2009/10/1 - 9/27.
- أبو شعبان، سمر سلمان. (2010). "مقومات البيئة الجامعية المثالية كما يراها طالبات الجامعات الفلسطينية"، برنامج فعاليات ندوة التعليم العالي للفتاة- الأبعاد والتطلعات، جامعة طيبة، في الفترة من 18 - 1431/1/20 هـ الموافق 4 - 2010/1/6.
- الجزائر، عبد اللطيف بن الصفي. (2000). "دراسة تقييمية لمنظومة الدبلوم المهنية في تكنولوجيا التعليم بكلية التربية جامعة عين شمس"، المؤتمر العلمي السابع للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، منظومة تكنولوجيا التعليم في المدارس والجامعات الواقع والمأمول، في الفترة من 26 - 27 أبريل، ج2، مج10، ك3، ص ص 667 - 702.
- الخضير، خضير بن سعود. (2008). "الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتحديات للجامعات المحلية في الدول العربية". المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم العالي في الدول العربية المنعقد بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الفترة من 24 - 27 فبراير، الظهران.
- الزبيدي، سليمان عاشور. (2000). مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي، ليبيا: دن.
- الزين، حنان أسعد. (2006). "بناء برنامج للدراسات العليا تخصص تكنولوجيا التعليم بكليات التربية للبنات في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة" رسالة ماجستير. الرياض: كلية التربية للبنات - الأقسام الأدبية.
- الزهراني، سعد عبد الله. (1423هـ). مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. الرياض: وزارة الداخلية.
- السلطان، خالد بن صالح. (1425هـ). "المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل". ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات وثيقة الأمير عبد الله بن عبد العزيز بالرياض في الفترة بين 19 - 1425/12/21 هـ الموافق 29 - 2005/1/30.

- السيسي، أريج حمزة. (2010). "مواومة التعليم العالي للفتاة السعودية لمتطلبات التنمية"، ورقة عمل مقدمة في ندوة التعليم العالي للفتاة .. الأبعاد والتطلعات، في الفترة ما بين 18-20/1/1431 هـ الموافق 4-6/1/2010م جامعة طيبة- المدينة المنورة.
- العمودي، غادة بنت عبد الله. (2008). "البرمجيات الاجتماعية في منظومة التعلم المعتمد على الويب: الشبكات الاجتماعية نموذجًا، الجامعة العربية المفتوحة"، ورقة عمل مشاركة في: المؤتمر الدولي الأول للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد- صناعة التعلم للمستقبل، الرياض.
- العوهلي، خالد بن ناصر. (2003). تقويم برنامج وسائل وتكنولوجيا التعليم لدرجة الماجستير في جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة" رسالة ماجستير. إريد: جامعة اليرموك.
- الغامدي، حمدان أحمد. (2003/1424). "خصائص عضو هيئة التدريس التي يفضلها المتحقون بكليات المعلمين في المملكة العربية السعودية". مجلة كليات المعلمين، 223-245.
- آل عبد القادر، عبد الله بن حسن. (2003). "تطور برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية" تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي عن خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وإنجازاته، الرياض، 11-14/2001م.
- اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات. (1997) المملكة العربية السعودية، مجلس التعليم العالي، الأمانة العامة.
- المحيسن، إبراهيم عبد الله. (1427). "الدراسات العليا في الجامعات الناشئة وألويات الخطة الخمسية الثامنة: جامعة طيبة أنموذجًا"، ورقة عمل مقدمة لندوة الدراسات العليا وخطط التنمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 4-5 ربيع الآخر 1427هـ.
- المعاني، وليد. (2002). "التعليم العالي في الأردن: رؤية مستقبلية". ورقة عمل مقدمة لمؤتمر رؤية مستقبلية للتعليم في الأردن، 16-15 سبتمبر، عمان، الأردن.
- المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام. (2003). نحو إقامة مجتمع المعرفة. عمان.

- الموسى، عبد الله عبد العزيز محمد. (1423). "المنهج الإلكتروني نموذج مقترح لوضع مناهج التعليم في المملكة العربية السعودية عبر الإنترنت"، رسالة التربية وعلم النفس، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، الرياض، ع18، جمادى الأولى 1423 - 2002، ص ص 233 - 266.
- اليونسكو. (1999). التعلم ذلك الكنز المكنون، تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو.
- أندراوس، تيسير أندراوس سليم. (2000). "التعليم القائم على الكفايات، مدخل إلى كفايات العاملين في مجال التقنيات التعليمية في الأردن: دراسة ميدانية"، وقائع مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، الزرقاء، 24 ص.
- ثابت، نوار وسليم، شكري. (2008). "نظرة نقدية في تجربة كوريا الجنوبية في التعليم العالي"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية تحت شعار "نحو بناء مجتمع معرفي"، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران - المملكة العربية السعودية، في الفترة ما بين 17 - 20 صفر 1429 هـ الموافق 24 - 27 فبراير 2008.
- خليفة، فاطمة محمد. (2010). "فرص التعليم العالي للفتاة السعودية الواقع والطموح"، ورقة عمل مقدمة في ندوة التعليم العالي للفتاة .. الأبعاد والتطلعات، في الفترة ما بين 18 - 20/1/2014 هـ الموافق 4 - 6/1/2010 م جامعة طيبة - المدينة المنورة.
- عامر، طارق عبد الرؤوف محمد. (2008). "تصور مقترح لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية تحت شعار "نحو بناء مجتمع معرفي"، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران - المملكة العربية السعودية، في الفترة من 17 - 20 صفر 1429 هـ الموافق 24 - 27 فبراير 2008.
- عبد المجيد، محمد سعيد. (2006). "قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم". دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس. سلوك الإنسان وتحديات العصر. 18 - 20 إبريل، جمهورية مصر العربية، جامعة المنيا، كلية الآداب.
- عبد النبي، سعاد بسيوني. (2001). بحوث ودراسات في نظم التعليم، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- عرب، يونس. (2002). دليل أمن المعلومات والخصوصية: جرائم الكمبيوتر والإنترنت، ط1، القاهرة: اتحاد المصارف العربية.



- غنام، مهني محمد إبراهيم. (2010). "استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة في المملكة العربية السعودية حتى عام 1455هـ"، ورقة عمل مقدمة في ندوة التعليم العالي للفتاة .. الأبعاد والتطلعات، في الفترة ما بين 18 - 1431/1/20 هـ الموافق 4 - 2010/1/6 م جامعة طيبة- المدينة المنورة.
- مازي، عبد الحليم بن عبد العزيز، أبو عمه، عبد الرحمن بن محمد. (1423). "واقع النمو الكمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ومستقبله: نموذج جامعة الملك سعود"، الرياض: جامعة الملك سعود.
- محمد، صلاح الدين عبد الستار. (2008). "نحو بحث علمي لعصر العلم والتكنولوجيا (رؤية ميدانية)"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية تحت شعار "نحو بناء مجتمع معرفي"، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران- المملكة العربية السعودية، في الفترة ما بين 17 - 20 صفر 1429 هـ الموافق 24 - 27 فبراير 2008.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (1427). خطة التنمية الثامنة. الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط الخطة الخمسية الثامنة. (1425 - 1430 هـ). المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط الخطة الخمسية السابعة. (1420 - 1425 هـ). المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية الثامنة. 1426/25 - 1430/29 هـ.

## ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- Bourner, T., Katz, T. and Waston, D. (2000). New Direction in Professional Higher Education. The Society for Research into Higher Education & Open University Press, UK.
- Cizas, A. E. (1997). Quality Assessment in Smaller Countries: Problems and Lithuanian Approach. Higher Education Management. Global J. of Engang. Educ., 9(1), Pp 43-48.
- Cutright, M. (2003) Challenging Knowledge: The University in the Knowledge Society, Buckingham: The Society for Research into Higher Education and Open University Press. (Book review).
- Daly, C., Norbert, P. & Lambert, D. (2004): Teacher Learning Towards a Professional Academy, Teaching in Higher Education, 9(1), p99.
- Edwards, C.E. (2002): Reflection on a Framework for Quality in Educational Technology Programs, Educational Technology, 42(3), p29-32 May-Jun
- Forest, J. F. (2002): Globalisation, Universities, and Professors, Cambridge Review of International Affairs, 15(3), p435.
- Forstorp, P. (2008) Who's Colonizing Who The Knowledge Society Thesis and the Global Challenges in Higher Education, Studies in Philosophy and Education, 27(4), p227-236.
- Menchaca, M. P. (2002): An Evaluation of a Distributed, Distance Learning Master's Program in Educational Technology, Ph.D. Dissertation, Pepperdine University
- Metcalfe, A.S, (2009): Knowledge for Whose Society? Knowledge Production, Higher Education, 57(2), p209-225.
- Ozaga, J, (2007): Knowledge and Policy: Research and Knowledge Transfer. Critical Studies in Education, 48 (1), 63- 87, Mar.
- The World Bank and UNESCO. (2000): The Task Force on Higher Education and Society. Higher Education in Developing Countries: Peril and Promise, The International Bank for Reconstruction and Development.

**ثالثاً: مواقع الإنترنت:**

- الحربي، محمد. (2008/1429). الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالمملكة العربية السعودية، متاح على الرابط:  
- <http://www.mohyassin.com/forum/showthread.php?t=6202148/1429>  
(2009/5/12).
- الطالب، صليحة. (2009). الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم العربي، متاح على الرابط:  
[http://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show\)article.thtml? id](http://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show)article.thtml? id)  
(2009/5/12).
- العبيدي، سيلان جبران. (2010). التعليم ومجتمع المعرفة المنشود، متاح على الرابط:  
<http://www.khayma.com/education-technology/Study29.htm>  
(2009/5/12)
- العلاف، إبراهيم خليل. (2009). ضرورة تجديد وظائف التعليم العالي في الوطن العربي متاح على هذا الرابط:  
<http://www.ahawar.org/debat/show.art.asp?aid=178571>  
(2009/5/12)
- العبقري، خالد بن فهد. (2005). توصيات مجلس التعليم العالي، متاح على الرابط:  
<http://www.ameinfo.com/ar-39242.html>  
(2009/9/26).
- الفتوح، عبد القادر عبد الله. (2007). الجامعات البحثية وآفاق المستقبل، متاح على الموقع:  
<http://www.aculty.ksu.edu.sa/.../CopyUtil.aspx?>  
(2008/7/15).
- ألكسو. (2009). المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي، بيروت، متاح على الرابط:  
[http://www.yemennic.info/contents/Politics/activityofyemen/activ\\_details.php?ID=2458](http://www.yemennic.info/contents/Politics/activityofyemen/activ_details.php?ID=2458)  
(2009/8/15)
- جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2010). للمؤتمر العربي الثالث بعنوان "الجامعات العربية- التحديات والآفاق"، في الفترة من 9-11 يناير، متاح على الرابط:  
[www.arado.org.eg/homepage/ActDetail.aspx?actid](http://www.arado.org.eg/homepage/ActDetail.aspx?actid)  
(2010/4/15)
- عون، وفاء. (2010). دراسة تقييمية لمدى تطبيق معايير NCATE في كلية التربية للبنات بجامعة الملك سعود، متاح على الرابط:

dr\_wafaown@hotmail.comEmailtaibahuevents.com/studies/wafaa.doc  
(2010/4/15).

–Byun, J. (2005). Instructional Systems Design Models, Retrieved from:  
jbyun.com/isd/isd\_Models/ISD\_Midel.html (15/4/2010).

–Delanty, G. (2003). Ideologies of the knowledge society and the cultural contradictions of higher education. Policy Futures in Education, Retrieved from:

http://www.springerlink.com/content/213404w264n9qn00/  
(22/12/2009).

–\_\_\_\_(2001). Higher Education, Kluwer Academic Publishers. Printed in the Netherlands. Retrieved from:

http://www.springerlink.com/content/213404w264n9qn00/  
(2/1/2010).

–Global Education Digest (GED). (2004). Comparing Education Statistics Across the World UNESCO Institute for Statistics (UIS), Canada: Montreal, Retrieved from:

www.uis.unesco.org/TEMPATE/pdf/ged/2004/GED2004\_EN.pdf  
(12/1/2010).

–Warglien, M., Savoia, M. (2009). OECD/IMHE-Quality Assessment-Venice: CA FOSCARL University, VENICE ITALY, 27p, Retrieved from:

www.oecd.org/dataoecd/48/49/1871205.pdf  
(12/1/2010).

### Abstract

This study aimed to design a program of graduate studies for master's degree specialty instructional technology in light of the challenges of current scientific and technological, to provide the theoretical foundations and technical skills that help students to be able to design and good execution of the position of instructional exercising in their career, and improve the output system of Graduate Studies for the better to keep up with what the incident, and contribute to the activation and integration of technology in instructional institutions to support the learning environment.

The study sample was in graduate College of Education for Girls (20 students) faculty and specialty instructional Technology (15 members) who are working with some Egyptian and Saudi universities. The tool was a questionnaire study in Opinions graduate students wishing to enroll in the program specializes in "technology education" in order to study the reality and needs analysis, and to identify Opinions experts in instructional Technology, and graduate students wishing to enroll in the program specializes in Instructional Technology program to designer.

Program is designed to graduate specialty Instructional Technology according to a model Institute for Educational Development (Byun,2005) and included in its final form on the following: general information (name of the program, and the degree awarded, and the section responsible for the submission), and the target group of the program (graduates of colleges of Education), and justification for the creation of program, and the vision, mission, values and strategic objectives of the program, and the initial requirements for female applicants, and the study plan for the program: (20) units (Major Requirements (18) units, and the requirements of optional two units). Courses and distributed to four classes based credit hours. The courses numbers and Zip code of the decision, and his name, and a brief description of him, and its overall objectives, and elements of its content. Was also presented to the teaching and learning strategies used in provision of cognitive skills and intellectual and professional life, and methods of evaluation.